

منظمة التجارة العالمية وتحرير تجارة الخدمات: التطورات والإنعكاسات

على الدول النامية

د. عمر محمود أبو عيدة

قسم الاقتصاد - كلية العلوم الإدارية والاقتصادية

جامعة القدس المفتوحة - فرع طولكرم

ملخص: تكمن مشكلة هذا البحث في محاولة إلقاء الضوء على واقع تحرير قطاع الخدمات التجارية في ظل منظمة التجارة العالمية (WTO) والالتزامات المنبثقة من الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) وإبراز أهم الالتزامات التي يجب على الدول النامية تنفيذها من أجل تحرير قطاع الخدمات فيها، وما هي الآثار والإنعكاسات المحتملة من جراء هذا التحرير؟. ومن أجل تحقيق أهداف البحث اتبع الباحث المنهج الوصفي لتحليل أدبيات البحث والإحصاءات المتعلقة بالبحث، ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث أن تحرير تجارة الخدمات يحمل مخاطر متنامية على منتجي ومستهلكي هذه الخدمات في الدول النامية، وخاصة في قطاع الخدمات المالية والمصرفية، والاتصالات، والنقل، والشحن، والتأمين، والخدمات التعليمية، والصحية، وذلك لصغر حصة الدول النامية من التجارة العالمية في مجال هذه الخدمات وفقدانها للميزات التكنولوجية التي تتمتع بها الشركات العالمية. ومن أهم التوصيات التي تم اقتراحها ضرورة تبني برامج إصلاح اقتصادية وإدارية، وتنظيمية من شأنها أن ترفع من قدرة أداء قطاع الخدمات في الدول النامية وجعله أكثر قوة في مواجهة التحديات العالمية القادمة.

“World Trade Organization and Liberalization of Trade in Services- Developments and Effects on the Developing Countries”

Abstract: The problem of this research was an attempt to highlight the reality of the liberalization of trade in services under the commitments of the World Trade Organization(WTO) and to locate the most important commitments that the developing countries should implement in order to liberalize their services sector, and what are the effects and potential implications as a result of such liberalization?. In order to achieve the objectives of the research, the researcher adopted the descriptive method in order to analyze the available literature and statistics which related to the problem of this research. The main finding of the research that liberalization of trade in services carries with it a growing risk on the producers and the consumers of these services in the developing countries, especially in areas such as financial services sector, banking, communications, transportation, shipping, insurance, education and health services , due to the small share of the developing countries' in world trade of these services and also because of the technological features enjoyed by international companies, and the

د. عمر أبو عيدة

weakness of its ability to offer their services in global markets. The main recommendations that have been proposed by the research that the developing countries must adopt economic and administrative reform programs, and regulatory instruments that can increase the performance and ability of the services sector in the developing countries and make it strong enough to face the global challenges that lie ahead.

المقدمة

تعد منظمة التجارة العالمية (WTO) المنظومة الاقتصادية التي تحتوي على العديد من الاتفاقيات الدولية الهادفة إلى تحرير التجارة الدولية وضمان انسيابها بين دول العالم، حيث وصل عدد الدول الأعضاء في نهاية عام 2010 إلى 146 دولة وزاد هذا العدد ليصل إلى 154 دولة في نهاية عام 2011. لقد فشل العالم في التوصل إلى اتفاق حول إنشاء منظمة التجارة العالمية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وبقيت اتفاقية الجات (GATT) هي الإطار المؤسسي العالمي الذي يختص بتحرير وتنظيم التجارة العالمية حتى نهاية جولة الأوروغوي والتي امتدت من عام 1986 حتى عام 1994 ، ومن النتائج التي تمخضت جراء المحادثات التجارية المتعددة (Multilaterals trade Negotiations) لهذه الجولة إنشاء منظمة التجارة العالمية لتحل محل الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية (GATT) ودخلت إلى حيز التنفيذ من تاريخ الأول من يناير من عام 1995. ومن أهم الاتفاقيات التجارية التي تم ضمها إلى جانب الاتفاقيات التجارية الأخرى للجات ومن ثم لمنظمة التجارة العالمية ، الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS)، والتي عدت حدثاً تجارياً عالمياً لم يسبق له مثيل. ومن أجل تحقيق أهداف البحث تم تقسيم البحث إلى عدد من الأقسام على النحو الآتي:

أولاً: خطة البحث.

ثانياً: مفهوم ومجالات تجارة الخدمات.

ثالثاً: الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات.

رابعاً: الدراسات السابقة.

خامساً: واقع وتطور تجارة الخدمات العالمية.

سادساً: تحرير تجارة الخدمات والدول النامية.

سابعاً: الآثار والانعكاسات المترتبة على تحرير تجارة الخدمات على الدول النامية.

ثامناً: النتائج والتوصيات.

منظمة التجارة العالمية وتحرير تجارة الخدمات: التطورات والإنعكاسات على الدول النامية

أولاً: خطة البحث

1- مشكلة البحث:

لقد أصبحت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) ضرورة أساسية باعتبارها جزءاً من نظام التجارة الدولية متعددة الأطراف، لما تفرضه من تحديات جديدة أمام الدول الأعضاء، وتتمثل بمدى القدرة على تعظيم الفوائد ومواجهة السلبات المحتملة، ومدى الاستفادة منها في تعميق التجارة البينية بين مناطق العالم في الخدمات وفق قواعد منظمة التجارة العالمية. مما لا شك فيه أن الدور المهم لقطاع الخدمات يبرز بمساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبشكل مباشر في الإنتاج السلعي وفي موازين مدفوعات الدول الأعضاء، رغم صعوبة قياس مساهمته بمؤشرات كمية، وإنما يتم عبر علاقته بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ومدى قدرته على رفع القدرة التنافسية في السوق الدولية، والتخصص، وتقسيم العمل، ومستوى التقدم التكنولوجي.

لقد نشط المجتمع الدولي، والتكتلات الاقتصادية، والدول المختلفة في تحرير تجارة الخدمات على كافة المستويات، الوطنية، والإقليمية، والعالمية. وتمثل القوانين الوطنية المنظمة للمرافق الخدمية والمؤسسات الخدمية العائق الرئيسي أمام حرية التجارة في الخدمات. ويصب تحرير تجارة الخدمات في مصلحة الدول المتقدمة الكبرى، لذا يتزايد حرص هذه الدول على إدراج تجارة الخدمات داخل إطار مفاوضات المنظمة. أما الدول النامية والعربية فهي متقاربة في موقفها حيث يعكس ضعف الإمكانيات التكنولوجية والمالية لهذه البلدان، وتدني قدراتها على المنافسة في السوق العالمي، وتدني أداء تجارة الخدمات فيها مقارنة مع الدول المتقدمة. وعليه فإن مشكلة البحث تكمن في محاولة إلقاء الضوء على واقع تحرير هذا القطاع التجاري المهم عالمياً، على الدول النامية، وما هي الآثار والإنعكاسات المحتملة من جراء هذا التحرير؟

2- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يلي:

- التعرف على الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) وأهم الدراسات التي تناولتها.
- تتبع حجم التجارة العالمية في مجال الخدمات وتطورها.
- تحليل موقف الدول النامية واستدراج الانعكاسات الإيجابية والسلبية المترتبة على الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS).
- تقديم المقترحات والتوصيات، والتي من شأنها أن تساهم في تكريس الفهم الكامل للاتفاقية من خلال تصوير التحديات الحقيقية التي تواجه الدول النامية.

د. عمر أبو عيدة

3- منهجية البحث:

اتبع الباحث المنهج الوصفي لأهم ما ورد في الكتب والمراجع العربية والأجنبية والدوريات والإحصائيات والتقارير الرسمية المتعلقة بكافة أدبيات البحث، وذلك بسبب صعوبة الحصول على البيانات وصعوبة تطبيق النماذج الإحصائية عليها، ويعتبر هذا المنهج الأكثر ملائمة لمشكلة البحث، حيث تم اتباعه من قبل أغلب الدراسات السابقة وفي مقدمتها تلك التي قامت بها منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي، وبالتالي يمكن تحقيق أهداف البحث من خلال هذا المنهج.

ثانياً: مفهوم التجارة الدولية للخدمات

1- مفهوم تجارة الخدمات:

إن التجارة الدولية في الخدمات تتضمن كل الخدمات التي يقدمها قطاع الخدمات المقيم إلى أشخاص غير مقيمين، مع الأخذ بعين الاعتبار صعوبة الفصل بين تجارة الخدمات وتجارة القطاعات الاقتصادية الأخرى نظراً لتزايد التشابكات الداخلية والخارجية بين الأنشطة الاقتصادية وتعدد العمليات الإنتاجية. وعليه يقصد بتجارة الخدمات كل العمليات التي يقدمها قطاع الخدمات المقيم لأشخاص غير مقيمين من سياحة وخدمات وأعمال تقليدية وترانزيت. بالإضافة إلى ذلك يشمل هذا النوع من تجارة الخدمات على كل من خدمات التأمين، وإعادة التأمين، وخدمات المصارف وإدارة أسواق المال، وتعبئة المدخرات العالمية، وكذلك يشمل على عقود الخدمة في مجال إقامة الصناعات المختلفة، وعقود الإدارة والترخيص لاستخدام ابتكار أو سجل أو علامة تجارية، ويضاف إلى ذلك عقود تسليم على المفتاح وهي عقود تلزم المقاول بالقيام بمسؤوليات مرتبطة بتصميم وتشغيل مشروع (ما)، وتوفير المعرفة الفنية والتصميم الأساسي، والعمليات الهندسية، والإمداد بالمعدات الكاملة، والتشييد والاختبار، وحتى مرحلة الإنتاج، وقد يتعدى ذلك حتى إلى مرحلة تسليم المنتج يعرّف دليل إحصاءات التجارة الدولية الخاص بالخدمات أنها "ليست كيانات منفصلة يمكن إقرار حقوق الملكية على أساسها، ولا يمكن الاتجار بها بصورة منفصلة عن إنتاجها فالخدمات نواتج متجانسة تنتج بناءً على الطلب وتتألف بصورة نمطية من تغيرات في حالة وحدات الاستهلاك ناشئة عن أنشطة المنتجين بناءً على طلب العملاء. ويجب أن تكون في وقت اكتمال إنتاجها قد قدمت إلى المستهلكين". (دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، 2002، ص 5)

2- المجالات الرئيسية لتجارة الخدمات:

أصدرت الأمانة العامة التابعة للاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة (GATT) عام 1991 قائمة اشتملت على تصنيف قطاعات الخدمات عرفت "بقائمة التصنيف القطاعي للخدمات"، والتي تحتوي على اثنتي عشرة

منظمة التجارة العالمية وتحرير تجارة الخدمات: التطورات والإنعكاسات على الدول النامية

فئة، وهي: خدمات الأعمال التجارية، وخدمات الاتصالات، وخدمات التشييد وما يتصل بها من خدمات، والخدمات الهندسية، وخدمات التوزيع، والخدمات التعليمية، والخدمات البيئية، والخدمات المالية، والخدمات الصحية والاجتماعية، وخدمات السياحة والسفر، والخدمات الترفيهية والثقافية والرياضية، وخدمات النقل، والخدمات الأخرى غير المدرجة في موضع آخر. وتشمل تجارة الخدمات الدولية المجالات الآتية:

أ- تقديم الخدمة عبر الحدود السياسية للدولة (Cross border): في هذه الحالة لا ينتقل أي من المنتج أو المستهلك، بينما تنتقل الخدمة من دولة إلى أخرى عبر الحدود السياسية للدول.

ب- تقديم الخدمة من حدود إحدى الدول الأعضاء إلى حدود أي دولة عضو أخرى، مثال ذلك تقديم الخدمات الاستشارية والنقل الخارجي بكافة أنواعه (البحري والجوي والبري).

ج- تقديم الخدمة داخل الحدود السياسية للدولة (Consumption abroad): وفي هذه الحالة يتطلب الحصول على الخدمة انتقال الشخص غير المقيم إلى الدولة للحصول على الخدمة، أو أن قطاع الخدمات المقيم يقدم الخدمة إلى الشخص غير المقيم داخل الحدود السياسية للدولة، مثل: السياحة والتعليم والعلاج الطبي ونفقات البعثات الدبلوماسية والترانزيت وغيرها من الخدمات التي يحصل عليها الشخص غير المقيم داخل الدولة.

د- الحضور التجاري في الخارج (Commercial presence abroad): نوهنا ينتقل المنتج إلى دولة المستهلك من أجل تقديم الخدمة داخل الحدود السياسية للدولة، مثل: انتقال رأس المال للاستثمار المباشر كإنشاء فروع للمصارف، أو تقديم الخدمات البنكية. وقد عرفت الاتفاقية بأنها تقديم الخدمة بواسطة مقدم الخدمة من دولة عضو من خلال الحضور التجاري في حدود أي دول عضو (GATT Agreements, 1994)

هـ - الانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين (Temporary Movement of Natural Persons) وقد عرفت الاتفاقية: بأنها تقديم الخدمة بواسطة مقدم الخدمة إلى دولة المستهلك من خلال حضور الأشخاص الطبيعيين من دولة عضو إلى داخل دولة أخرى عضو، مثل: خدمة العمل والخبراء. (GATT Agreements, 1994). واستبعدت الخدمات المتعلقة بالوظائف الحكومية البحتة نهائياً والتي تقدم بهدف غير تجاري ولا تنفذ ضمن شروط المنافسة، مثل: خدمات البنوك المركزية، والسلطات النقدية، والضمان الاجتماعي أو أنظمة التقاعد العامة، والخدمات المالية الأخرى التي تديرها المؤسسات العامة الحكومية. يستثنى من الخدمات ما يقدم على أساس غير تجاري ومن دون تنافس مع أحد، وفي إطار أداء الحكومة لوظائفها الأساسية، مثل: الخدمات المقررة في إطار

د. عمر أبو عيدة

سياسة البنك المركزي لتنفيذ سياسات نقدية أو سياسات خاصة بسعر الصرف أو الأنظمة الرسمية كالتأمينات الاجتماعية وغيرها من الكيانات الحكومية.

ثالثاً : الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS)

ينقسم اتفاق التجارة في الخدمات إلى ثلاثة أجزاء ، حيث يتضمن الجزء الأول المبادئ العامة للاتفاقية والتي تطبق على جميع الدول الأعضاء، والثاني يتعلق بالتعهدات والالتزامات التي تضمنتها البرامج الوطنية بما في ذلك البرامج الخاصة بسياسات التحرير الاقتصادي، وأما الثالث فيشمل مجموعة من الملاحق تتعلق بمجالات محددة في قطاع الخدمات، وسوف يتم إلقاء الضوء على هذه الأجزاء الثلاثة كالآتي:

أ- المبادئ العامة للاتفاقية:

1- مبدأ حق الدولة الأولى بالرعاية (MFN/ Most Favoured Nation) : يفيد هذا المبدأ تطبيق جميع المزايا الممنوحة من قبل أي دولة عضو في المنظمة لدولة أخرى على جميع الدول الأعضاء دون الحاجة إلى اتفاق جديد، ولكن تستثنى الدولة من ذلك عندما تكون صناعات الدولة بحاجة إلى حماية من المنافسة، وعندما ترتبط بعلاقات تفضيلية، وعندما تكون الدولة منضمة إلى كتل إقليمي، وذلك بموجب المادة 24 من اتفاق الجات بشأن الاتحادات الجمركية والمناطق الجمركية.

2- مبدأ الشفافية (Transparency) : نشر جميع القوانين والأنظمة المتعلقة بتجارة الخدمات واطلاع مقدمي الخدمات غير المقيمين عليها وجعلها متاحة أمام الجميع دون استثناء، وإزالة كل الممارسات الشائعة التي تعرقل تجارة الخدمات. كما ألزمت المادة الثالثة من الاتفاق كل دولة عضو بأن تخطر فوراً أو على الأقل سنوياً مجلس تجارة الخدمات عن أية قوانين، أو إجراءات جديدة تصدرها لتنظيم تجارة الخدمات. وتضمن الاتفاقية عدم الإعلان عن المعلومات السرية، إذا أد ذلك إلى الإضرار بالمصالح العامة، والتجارية المشروعة للدولة، وللشركات العاملة لديها.

3- مبدأ المعاملة الوطنية (National Treatment): نصت المادة الثامنة والتاسعة من الاتفاق على التزام كل دولة بمبدأ المعاملة الوطنية للخدمات المستوردة، وكذلك لموردي الخدمات غير المقيمين، وعدم اتباع سياسات احتكارية أو ممارسات تجارية تحد من نفاذ موردي الخدمات غير المقيمين إلى الأسواق الوطنية. وعلى ذلك تحدد كل دولة من الدول الأعضاء لائحته الوطنية والنشاطات المتعلقة بالخدمات والتي سيسري عليها مفعول الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات في مجالي الدخول إلى الأسواق والمعاملة الوطنية.

منظمة التجارة العالمية وتحرير تجارة الخدمات: التطورات والإنعكاسات على الدول النامية

4- التحرير الذاتي (Autonomous Liberalization) : لقد راعى الاتفاق التفاوت بين الدول وخاصة بالنسبة إلى الدول النامية التي لا تمكنها ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية بالإسراع بتحرير كامل لقطاع الخدمات، مما يعرضها لمنافسة غير متكافئة في مجال تجارة الخدمات ، إضافة إلى الدور الهام الذي يلعبه ميزان تجارة الخدمات في ميزان مدفوعات هذه الدولة. وقد نص الاتفاق على ضرورة مراعاة أهداف السياسة الوطنية، ومراحل التنمية في الدول الأعضاء على المستوى الوطني أو على مستوى القطاعات الاقتصادية. كما يقتضي توافر المرونة الكافية لمعظم الدول النامية الأعضاء لاختيار تحرير عدد أقل من قطاعات تجارة الخدمات مع العالم الخارجي، والتدرج في تحرير تجارة الخدمات بما يتلاءم مع مستويات التنمية لديها عند السماح لموردي الخدمات للدخول إلى أسواقها الوطنية.

5- النفاذ إلى الأسواق (Market Access): على الدول الأعضاء أن تقدم لجميع الخدمات وموردي هذه الخدمات الأجانب معاملة ليست أقل تفضيلاً من تلك المقدمة لموردي الخدمات المحليين في المجالات الخدمية التي تحدد في الجداول الوطنية. يهدف هذا المبدأ إلى إزالة القيود على عدد موردي الخدمات، وقيمة الخدمات الموردة، وعدد الأشخاص المستخدمين، والطبيعة القانونية لموردي الخدمات، ورأس المال الأجنبي فيما يتعلق بالمساهمة في المشاريع الخدمية.

6- الاعتراف بشروط ومتطلبات الخدمات المهنية (Recognition Requirements) :تنص الاتفاقية على ضرورة التزام كل عضو بقبول مؤهلات موردي الخدمات الأجانب وفق المعايير المنفق عليها عالمياً. وإذا كانت هناك معايير خاصة بالدولة العضو فإن عليها إخطار مجلس تجارة الخدمات بهذه المعايير، وخاصة فيما يتعلق بالتراخيص للأجانب للعمل داخل حدودها السياسية.

7- دخول الأعضاء في جولات تفاوضية متتالية بعد مرور خمس سنوات كحد أقصى على تاريخ بدء نفاذ منظمة التجارة العالمية بهدف رفع مستوى التحرير التدريجي لقطاعات الخدمات. ويعاد التفاوض كل خمس سنوات فيما بعد وتراعى المرونة المناسبة لمختلف الأعضاء من البلدان النامية لتحرير عدد أقل من القطاعات، وتحرير أنماط أقل من العمليات، والتدرج في توسيع نطاق النفاذ إلى الأسواق بما يتلاءم مع أوضاعها التنموية.

8- ضرورة التشاور بين الأعضاء في كل القضايا التي تتعلق بتنفيذ أحكام الاتفاقية، ويقوم مجلس التجارة والخدمات وجهاز تسوية المنازعات بكل ما يلزم في سبيل التوصل إلى اتفاق حول القضايا المختلف عليها بين الأعضاء.

9- يجوز لأي عضو أن يرفض منح مزايا هذا الاتفاق إلى أي بلد أو مورد يتمتع بجنسية بلد غير عضو أو من بلد لا يطبق عليه العضو الراض اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

د. عمر أبو عيدة

ب- التعهدات والالتزامات:

بموجب نصوص اتفاقية التجارة في الخدمات تنشأ نوعين من الالتزامات على الدول الأعضاء:
- التزامات عامة: وهي التي تتضمن أحكام ومبادئ الاتفاقية والضوابط التي تضعها، ويتساوى في الالتزام بها كافة الدول الأعضاء بلا استثناء.

- التزامات محددة: والتي تتضمن العروض المقدمة من كل عضو والتي يلتزم بموجبها بتحرير قطاعات خدمية معينة ومحددة من خلال مدى التحرير ومعايير وأنماط توريد الخدمات فيما بين الدول الأعضاء (العفوري، 2000، ص 84).

وتتبلور الالتزامات المحددة في جداول التزامات مرفقة بروتوكول انضمام الدول العضو، حيث تلتزم الدولة بموجبها بتحرير قطاعات خدمية معينة، يحدد في هذه الجداول القطاعات التي ستقبل الدولة فتح أسواقها للمنافسة الأجنبية فيها، بالإضافة إلى شروط دخول مورد الخدمة الأجنبي إلى السوق الوطنية. وتشتمل جداول الالتزامات أيضا على ضوابط المعاملة الوطنية، حيث يمكن منح الموردين الأجانب معاملة مماثلة لمعاملة الوطنيين، مع حفظ حق كل دولة في وضع الشروط والضوابط التي تحقق حماية مصالحها وفقا لقوانينها وتشريعاتها، كما تحتوي على التزامات إضافية، وهي التي لا تخضع للجدولة تحت خانتي النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية. كما تتضمن جداول الالتزامات لأي دولة قسامين:

- القسم الأفقي: Horizontal Section: ويحتوي على تعاريف القوانين والتشريعات واللوائح السارية، والتي تتعلق بكافة قطاعات الخدمات، مثل قانون الشركات، والقانون التجاري وغيرها.
- القسم الرأسي: Vertical Section: الذي يحدد القطاعات الخدمية التي ترغب الدولة الدخول بها في الاتفاقية والارتباطات المحددة لكل قطاع.

ويتم ذكر البنود المحددة لكل قطاع في ملاحق الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات، فمثلا في قطاع الخدمات المصرفية والمالية، يتم بيان أنواع الخدمات المصرفية والمالية (ما عدا التأمين) تحت بند الخدمات المصرفية والمالية الأخرى، ويذكر أمام كل بند القيود التي تضعها الدولة من حيث النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية في الحدود الخاصة بكل منها (الطيب، 2005، ص 9).

ج- الملاحق:

اشتملت الملاحق على انتقال العمالة، والخدمات المالية، والاتصالات والنقل الجوي، بالإضافة إلى المعايير الواجب اعتمادها في مجال دخول واستخدام خدمات وشبكات الاتصالات العامة، إضافة إلى تشجيع التعاون التقني لمساعدة الدول النامية على تطوير قطاع الاتصالات فيها، وهذه الموضوعات تعتبر محل بحث دائم ومستمر في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية (WTO)، ونص ملحق

منظمة التجارة العالمية وتحرير تجارة الخدمات: التطورات والإنعكاسات على الدول النامية

خدمات النقل الجوي على استثناء بعض المجالات من أحكام الاتفاقية، مثل: حقوق المرور والأنشطة المرتبطة بذلك على أن يتم التفاوض بشأنها في المفاوضات المقبلة، أما المجالات المتفق عليها فقد شملت خدمات إصلاح وصيانة الطائرات، وخدمات التسويق والحجوزات، وقد تم الاتفاق على مراجعة أحكام الاتفاقية كل خمس سنوات على الأقل. وبالنسبة لملاحق الخدمات المالية (تشتمل النشاط المصرفي والتأميني) في الأساس نصت على حق الأطراف المعنية في وضع وتطبيق المعايير اللازمة لتوفير سلامة واستقرار النظام المصرفي والمالي فيها، ولضمان حقوق المستثمرين، والمودعين، والمساهمين على أن يتم لاحقاً التفاوض بشأن تحرير هذا النشاط.

رابعاً : الدراسات السابقة:

هناك عدد كبير جداً من الدراسات التي تناولت موضوع تجارة الخدمات في ظل منظمة التجارة العالمية ، وسوف يتم في هذا القسم من البحث التركيز على أهم الدراسات التي تناولت الدول النامية والعربية، حيث يتم التفريق بين الدراسات العربية والدراسات الأجنبية على النحو الآتي:

أ- الدراسات العربية:

ففي دراسة (للاتحاد العام العربي للتأمين ، 1999) اعتبرت أن سوق التأمين العربية سوقاً واعداً خاصة أن مبادئ الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات التي التزمت بها الدول العربية قد قدمت جداول زمنية تتعهد فيها بتنفيذ هذه الالتزامات، وأن التعديلات التي طرأ ت على قوانين الإشراف والرقابة بمعظم الدول العربية، وخاصة تسهيل إجراءات الترخيص لشركات التأمين الأجنبية للعمل في أسواق التأمين العربية، مما يتيح سرعة دخول هذه الشركات إلى الأسواق العربية . بالإضافة إلى الاتجاه المتزايد في خصخصة قطاع التأمين في الدول العربية، مع إلغاء الدعم والحماية التي تتمتع بها شركات التأمين العربية من قبل حكوماتها، وبذلك سوف تتنافس الشركات الأجنبية مع الشركات الوطنية بحرية في ظل نظام السوق المفتوح.

وفي مساهمة من (الناصر،2000)، بشأن منظمة التجارة العالمية وآثارها الثقافية على السعودية قدم مجموعة من الآثار المتوقعة من جراء الانضمام إلى المنظمة على بعض الجوانب الثقافية كما قدم مجموعة من المقترحات لمواجهة الآثار السلبية، ومن أهم هذه المقترحات الخاصة بالآثار الاقتصادية على قطاع الخدمات، تطوير البيئة القانونية والقضائية والتشريعية الحالية من أجل ضمان غطاء قانوني لحماية أنشطة المؤسسات الخدمية المحلية ، وتسهيل إجراءات التقاضي ودعم المؤسسات القضائية. توفير الشفافية والإفصاح عن جميع ما يخص الجوانب القانونية والإجرائية والتعاقدية من القرارات والأنظمة والتعاميم والأحكام ونشرها . تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في الأسواق المحلية المفتوحة

د. عمر أبو عيدة

للاستثمار الأجنبي وتحديد الطرق المثلى للتعامل مع مبادئ النظام التجاري العالمي وكيفية استثمار الفرص المتاحة والميزات النسبية في الأسواق المحلية والأسواق العالمية . تطوير الأجهزة الحكومية ذات العلاقة كالإدارات الجمركية؛ لأنها هي المسؤولة عن تنفيذ الاتفاقيات التجارية واستحداث أجهزة جديدة تعنى بالتجارة الخارجية ، وتأهيل العاملين فيها لتحقيق المشاركة الفعالة في النظام التجاري العالمي ولمواجهة تحديات انضمام المملكة إلى المنظمة .وفي هذا السياق أضاف وزير التجارة السعودي (فقيه،2000) إن تحرير قطاع الخدمات (بما في ذلك النشاط المصرفي، والتأمين، والسياحة، والاتصالات، وغيرها) سوف يشكل مواجهة حقيقية للدول النامية من حيث حدة المنافسة، وتسارع وتيرة المفاوضات الرامية إلى تحرير هذا القطاع. ولا يكمن التحدي فيما إذا كانت منظمة التجارة العالمية ستجرح في تدويل قطاع الخدمات أم لا ؟ فمجريات الأمور تؤكد أن العالم يسير بخطى متسارعة في هذا الاتجاه، ولذلك فإن الأمر الأهم هو مدى مسابرة هذا التوجه، ومدى الاستعداد للتفاعل معه، والاستفادة منه في تطوير قطاع الخدمات ، وتحديث الأنظمة والقوانين لتحقيق أفضل مردود من هذا التوجه.

وقد أوضح (العفوري،2000، ص141) أن آثار تحرير تجارة الخدمات على البلدان النامية ستكون قاسية خصوصا في المدى القريب والمتوسط ، حيث سيكون من الصعب على هذه البلدان وفي ظل الظروف الاقتصادية التي تعاني منها الدخول في حلبة المنافسة مع الدول الصناعية المتقدمة وتحديداً مع الشركات متعددة الجنسية التي تسيطر على الجزء الأعظم من تجارة الخدمات.

كما بيّن (عبد المطلب،2001،ص 109) أن تحرير التجارة في الخدمات يختلف عن حالة تحرير التجارة في السلع، حيث نلاحظه في معظم الحالات لا توجد مشكلة عبور الحدود والتعريفات الجمركية بالنسبة إلى الخدمات، وإنما تأتي القيود على التجارة في الخدمات من خلال القوانين والقرارات والإجراءات التي تضعها كل دولة. حيث سعت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات إلى إزالة هذه القيود وتخفيفها للوصول إلى تبادل حرّ للخدمات، يعكس مدى التحرر من القوانين والتشريعات الوطنية، والقواعد والإجراءات التي تفرضها الدولة، والتي تصبح محلّ التعارض لتحقيق تحرير تدريجي وصولاً إلى التحرير الكامل في تجارة الخدمات.

وأما دراسة (غنيم،2003) والتي بين فيها أن منظمة التجارة العالمية تسمح وفق المادة (5) من اتفاقية تحرير تجارة الخدمات إلى إقامة تكتلات إقليمية في شكل اتفاقيات تجارة حرة واتفاقيات اتحاد جمركي وفقا لشروط معينة. وقالت الدراسة إنه في وقت من الأوقات كان يحق للدول اختيار الاتفاقيات داخل الجات التي ترغب في عضويتها ولكن أصبح الانضمام لكافة الاتفاقيات إجبارياً باستثناء اتفاقيتي الطائرات المدنية، والمشتريات الحكومية حيث تكون العضوية اختيارية. وعليه فإن التحرير العميق للتجارة

منظمة التجارة العالمية وتحرير تجارة الخدمات: التطورات والإنعكاسات على الدول النامية

أصبح ضرورياً في ظل عالمنا -الآن- الذي أصبحت التعرفة الجمركية لا تمثل فيه عائق يذكر لأغلبية السلع. وترى الدراسة أنه لا يمكن لأي دولة في عالم اليوم أن تستمر في بقائها خارج منظمة التجارة العالمية. قد تكون عملية الانضمام مكلفة لما تتطلبه من إصلاحات وتغيرات داخلية متعلقة بالتشريعات ولكن تكلفة البقاء خارج المنظمة أعلى بكثير من كلفة الانضمام.

وفي دراسة أخرى (أبو بكر، 2003) هدفت إلى التعرف على الآثار الإيجابية والسلبية لاتفاقية الخدمات علي سوق التأمين العربي، وتحديد السياسات التي يجب علي سوق التأمين العربي اتباعها لمواجهة منافسة شركات التأمين الأجنبية. ومن أهم التوصيات التي اقترحتها الدراسة تطوير سوق التأمين العربي ليكون قادرا علي إشباع الطلب العربي و الصمود أمام المنافسة الأجنبية، والذي يحتاج إلي:

1- عناصر أساسية ، منها :كثافة نسبية في رأس المال، ومخزون من الخبرة العلمية والتقنية في مجال الإنتاج والتسعير والتسويق، وبنية أساسية من المعلومات والإدارة، وبنية مالية من خدمات المال والمصارف، وشبكة اتصالات للمؤسسات المالية والتسويقية.

2- قيام تكتلات محلية أو إقليمية تبنى على أساس تكتل الشركات الصغيرة في كيانات كبيرة بغرض تعظيم قوتها المالية.

3- تطوير للأسواق التي كانت تتمتع بالحماية أو كانت تعمل وفقا لقواعد الاقتصاد الموجه، تفرض بالضرورة علي شركات القطاع العام أو الحكومي أن تطور نفسها وأجهزتها الفنية، والمالية، والبشرية، للوصول إلى الحد الأمثل بالنسبة لحجم هذه الشركات.

4- إن تكامل سوق التأمين العربية يؤدي إلى زيادة المدخرات والاستثمارات، مما يؤدي إلى الصمود أمام الأزمات والمخاطر.

وفي دراسة أخرى للاتحاد العام العربي للتأمين (2003) أوضحت الدراسة أنه في مجال الخدمات المالية والمصرفية والتأمين سوف تفتح الأسواق أمام الموردين الكبار في العالم لمثل هذه الخدمات لتنافس قطاع الخدمات المقيم الذي لم يعد يتمتع بأي شكل من أشكال الدعم أو الحماية في أغلب الدول العربية، ومن ثم فلم يعد مقبولا تقييد تدفق رؤوس الأموال و تحويل الأرباح من و إلى الدول العربية، وسوف يؤدي تحرير قطاع الخدمات المالية في شكله النهائي إلى مجموعة من الآثار التي سوف تنعكس على قدرة الدول العربية على رسم وإدارة السياسة المالية والنقدية بالشكل الذي يحقق أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول. وعلى جانب آخر قالت الدراسة إذا كان تحرير تجارة الخدمات يحمل في طياته العديد من المشاكل، فإن هناك بعض الفوائد التي يمكن تحقيقها، وتتركز أساسا في مجالي السياحة، وتحويلات العاملين بالخارج، إذا تم استخدامها والتعامل معها بشكل أفضل.

د. عمر أبو عيدة

وأوضحت دراسة (المطيري، 2005) أن قطاع الخدمات ممثلاً بالخدمات القانونية لن يكون له أثر سلبي بعد وضع الضوابط المناسبة ولن يكون بنفس الوقت بالكامل للشركات الأجنبية بل على العكس في هناك تدفق كبير للخدمات فيما يتعلق بقطاع الخدمات الخاص بالنقل (البري، والبحري، والجوي) بسبب تنوع الأقاليم الجغرافية للدول النامية غير المستغلة له، وقطاع السياحة أيضاً لاحتوائه على كثير من المواقع السياحية البكر التي لم تستغل بعد الاستغلال الأمثل من قبل الدول النامية، وكذلك قطاع الاتصالات لاقتناره لكثير من الخبرات في هذا المجال.

كما أضافت الدراسة بأن الدول المتقدمة هي المستفيد الحقيقي في هذه الاتفاقية إذ ستحصل على ضوابط تحقق الحماية والتسويق المأمون لمنتجاتها عبر العالم، وبالنسبة للبلدان النامية وحتى في حالة وجود حقوق للملكية الفكرية لدي مواطنيها فإنها لا تتوفر حتى الآن على المؤسسات المؤهلة الكفيلة بحماية تلك الحقوق ومنع التقليد الذي قد يصيبها خاصة وأن جل هذه البلدان تعاني من هجرة العقول والكفاءات تجاه الدول الصناعية التي تحتكر لوحدها تسجيل المبتكرات والاكتشافات .

ومن جهة أخرى فإن تطبيق الاتفاقية يخدم في الواقع مصالح البلدان المتقدمة التي ستتمكن من القدرة على محاربة التقليد، والتزييف للكثير من منتجاتها. وترى الدراسة بأن الدول النامية ملزمة بإعادة النظر في مؤسساتها القضائية، والإدارية، والتنظيمية بما فيها مؤسسة الجمارك من أجل تحقيق حماية فعالة لحقوق الملكية الفكرية، والتصدي لتجارة التقليد، وينبغي عليها أيضاً أن تشارك على المستوى الدولي، والإقليمي في إطار اندماجات اقتصادية تتيح للكفاءات والخبرات الانتقال، ونقل التكنولوجيا المتطورة، وتسجيل البراءة لمواطنيها حتى تحقق بذلك الحماية القصوى لنتائج عماد ثروتها الاقتصادية وهو عنصر القوي البشرية .

وفي مساهمة أخرى من قبل (عبيدة وفياض، 2005) توصلت الدراسة إلى أن الآثار الإيجابية المترتبة على إنضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية في المدى المنظور الخاصة بالقطاع المالي، هو حماية قطاع الخدمات المالية من المنافسة غير العادلة من قبل المؤسسات المالية الأجنبية. كما يتيح عدم انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية هامشاً أكبر من الحرية في التحكم في السياسات الاقتصادية والمالية، بهدف إصلاح وإعادة هيكلة القطاع المالي بالقدر المرغوب به، وبما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني دون التأثير بسياسات المؤسسات المالية الأجنبية. أما في المدى الطويل فتري الدراسة أنه من غير المتوقع أن تكون هناك آثار إيجابية على هذا القطاع نتيجة لعدم إنضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية. وأوضحت الدراسة أن عدم انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية سترتب عليه بعض الآثار السلبية في المدى القصير والتي يمكن رؤيتها من خلال المعاملة التمييزية المتوقعة للمؤسسات المالية

منظمة التجارة العالمية وتحرير تجارة الخدمات: التطورات والإنعكاسات على الدول النامية

الليبية العاملة في الخارج مما يضعف الموقف التنافسي لها، كما ترى الدراسة بأن عدم الانضمام يمكن أن يؤدي إلى عدم تطور أو تحسن مستوى كفاءة الخدمات المالية المقدمة. أما الآثار المتوقعة لعدم الانضمام إلى المنظمة في المدى الطويل سيقف حائلاً بلا شك دون تطور شركات ومؤسسات القطاع المالي وفقدان المزايا التي تحصل عليها الشركات المالية للدول الأعضاء في المنظمة، مما يضعف الموقف التنافسي للمؤسسات المالية الليبية إذا ما رغبت في الدخول إلى أسواق الدول الأعضاء.

وفي دراسة (شحاته، 2005) حول أثر اتفاقية الجات على اقتصاد مصر والحل الإسلامي، أكدت الدراسة أن أساس التصدي للآثار السلبية المحتملة من تحرير التجارة الدولية في ظل منظمة التجارة الدولية هو التعاون مع الكيانات الصغيرة، وتكوين مؤسسات اقتصادية كبيرة تستطيع منافسة الشركات العالمية العملاقة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض التكلفة وتحسين الجودة، وكذلك اتخاذ الخطوات الجادة الموضوعية نحو التعاون مع الدول العربية الإسلامية بشأن إنشاء السوق العربية الإسلامية المشتركة، حيث ترى الدراسة أن إنشاء هذه السوق هو القوة الكبيرة لمواجهة تحديات منظمة التجارة العالمية (WTO)

وفي دراسة (حشوف، 2006) والتي بينت أهم الآثار الإيجابية لتحرير تجارة الخدمات على الدول النامية كما يأتي:

- 1- إن تعاضم المنافسة في ظل سوق مصرفية مفتوحة يؤدي إلى تقديم أفضل الخدمات وما ينتج عن ذلك من رفع كفاءة الجهاز المصرفي.
- 2- تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية وتحسين مستوى جودة تلك الخدمات.
- 3- رفع مستوى أداء المخاطر واختيار أفضل الوسائل لعلاج الأزمات المصرفية والمالية.
- 4- تنويع وتطوير الأدوات المصرفية وتطوير نظم وأساليب العمل في مجال الخدمات المصرفية والمالية وتقديم أدوات تقنية مستحدثة وتطبيق أساليب المحاسبة الدولية الخدمية.
- 5- الإسراع في إعادة هيكلة الجهاز المصرفي وتقديم خدمات مصرفية جديدة والتوسع فيها، مثل: الترويج للإصدارات في الأوراق والمالية .
- 6- تحسين المناخ الذي تعمل فيه البنوك وتطوير النظم الإشرافية والرقابية من جانب السلطات الإشرافية في ضوء الاحتكاك، ودعم الأساليب الرقابية على البنوك لضمان السلامة المصرفية وهو ما يزيد القدرة على مواجهة العولمة والمالية.

أما على الجانب السلبي فقد حددت الدراسة الآثار السلبية لتحرير تجارة الخدمات المصرفية كالاتي:

- 1- حدة المنافسة في مجال الفنون الحديثة في العمل المصرفي مما قد يؤدي إلى خروج بعض الوحدات

د. عمر أبو عيدة

المصرفية من السوق المصرفي.

2- احتكار سوق الأدوات الحديثة في العمل المصرفي لفترة من الزمن في ضوء خبرة البنوك الأجنبية نسبياً في هذه الأنشطة، وضعف القدرة التنافسية للبنوك المحلية في هذا المجال.

3- ضعف قدرة البنوك المحلية في فتح بنوك لها في الخارج مما يقلل من الاستفادة المتبادلة من تحرير تجارة الخدمات.

4- ضعف قدرة البنوك المحلية على خفض تكلفة الخدمات المصرفية حيث يرتبط ذلك إلى حد كبير بالسياسة النقدية والأهداف الاقتصادية القومية.

5- الإضرار ببنتراتيكية استخدام الجهاز المصرفي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

وفي سوريا بين (ديب، 2009) أن نجاح عملية تحرير قطاع الخدمات يتطلب مقومات عدة، مثل: البنية التحتية والموارد البشرية المؤهلة والمدربة، والقوانين والتشريعات المساعدة، والبنية التقنية، والخبرات السياحية والاستثمارية، والاتصالات، وقانون عمل يضمن حقوق العاملين السوريين، ومحاكم متخصصة ذات أداء تقني وسريع، ورؤية مسبقة شبه مكتملة، وتخفيف الروتين والفساد. وفي حال توفر هذه المقومات تصبح تجارة الخدمات ذات فوائد مهمة وجمّة على الاقتصاد بشكل عام، من حيث زيادة النمو الاقتصادي، وانخفاض نسب البطالة، وبالتالي التخفيف من معدلات الفقر، وزيادة مستوى المعيشة للمواطنين، وانعكاسات إيجابية أخرى على المؤشرات الكلية، إضافة إلى تحسين نوعية الخدمات، وتقليل تكاليفها، وأسعارها من خلال المنافسة.

وبخصوص تحرير تجارة الخدمات المصرفية بينت الرؤيا التي قدمها (فلاح، 2010) أن اتفاقية تحرير الخدمات والمالية قد أضافت بعداً جديداً لضرورة الاندماج المصرفي، وذلك لما تفرضه من فتح أسواق الخدمات والمالية في الدول الأعضاء، والتي تمتلك نحو 95% من سوق الخدمات والمالية على مستوى العالم، وبالتالي تدويل الخدمات المصرفية والمالية وتوسيع نطاقها عبر الحدود عن طريق الشركات التابعة في الخارج أو عن طريق فروع المؤسسات والمالية القائمة في الدولة الأم. وعليه فإن المصارف الإسلامية تواجه تحديات مرتبطة بمجالات التشريع والرقابة، وأساليب الإدارة، وإدارة المخاطر في ظل اتفاقية تجارة الخدمات المصرفية. ولا يمكن مواجهة تلك التحديات بدون بذل مجهود مركز من قبل المؤسسات والمالية الإسلامية، وذلك من خلال التعاون مع السلطات المشرفة على التنظيم والرقابة على المستويين الوطني والإقليمي.

وعلى المستوى الفلسطيني أكد الوكيل المساعد في وزارة الاقتصاد الوطني (الشار)، على أهمية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بهدف الاندماج في لنظام التجاري المتعدد الأطراف وأخذ مكانة

منظمة التجارة العالمية وتحرير تجارة الخدمات: التطورات والإنعكاسات على الدول النامية

فلسطين على الخارطة التجارية العالمية، وكذلك فتح مزيد من الأسواق أمام المنتجات الفلسطينية، بالإضافة إلى جذب المستثمرين للمساعدة في تطوير الاقتصاد الفلسطيني. وأشار الشنار إلى أن الوزارة قطعت شوطاً كبيراً في عملية التحضير للانضمام لمنظمة التجارة العالمية أبرزها تشكيل الفريق الوطني، والفريق الفني الاستشاري، وتطوير خطة الطريق للانضمام فلسطين للمنظمة، وتأسيس وحدة منظمة التجارة العالمية في الوزارة بهدف تنسيق وتوحيد الجهود التي تبذل لإدارة ملف المفاوضات المستقبلية، كما تم تشكيل لجنة خاصة بالشفافية لفحص مدى تطبيق متطلبات الشفافية في المؤسسات الفلسطينية. كما بين مدير وحدة منظمة التجارة العالمية في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني أن عدداً من الخبراء الدوليين قدموا من فرنسا، وسلوفاكيا، وليتوانيا، إلى فلسطين من أجل زيادة المعرفة وخلق الوعي بأنظمة وقواعد المنظمة، وكيفية الاستفادة من ذلك في التحضير للانضمام خصوصاً أن الوزارة والجهات ذات العلاقة قطعت شوطاً كبيراً في الانضمام. وأكد ممثل الاتحاد الأوروبي (سيرجو بيكولو) على أهمية الاستثمار في الخبرات الفلسطينية، والاستفادة منها في الجهود التي تبذلها السلطة الوطنية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وتجبير كافة الإمكانيات المتاحة لدعم تلك الجهود وصولاً إلى الهدف المرجو من ذلك، خصوصاً المساعي الحثيثة التي تبذل لمواءمة القوانين والمعايير الدولية، الأمر الذي يسرع من انضمام فلسطين للمنظمة، لافتاً في الوقت ذاته إلى أن الاتحاد الأوروبي مستمر في دعم المطلب الفلسطيني بخصوص الانضمام وبذل مزيد من الدعم لوزارة الاقتصاد الوطني، وسلطة الجمارك، والعمل على تطويرها وتقويتها، أملاً بأن تكفل هذه الجهود بالنجاح وتحقيق الهدف المرجو.

وأوضح تقرير لوزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني (2003) أنه بخصوص عضوية فلسطين في منظمة التجارة العالمية فيجب على الجهة طالبة العضوية في منظمة التجارة العالمية أن تكون دولة معترف بها. وبما أن فلسطين دولة محتلة من الجانب الإسرائيلي فإن إسرائيل قامت بإلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وانضمام فلسطين إلى منظمة التجارة العالمية يعني تقليل التبعية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني إلى الاقتصاد الإسرائيلي.

كما بين التقرير أن فلسطين كإحدى الدول النامية فإن قواعد وقوانين منظمة التجارة العالمية مطبقة فيها بحكم اتفاقية باريس الاقتصادية المبرمة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل حيث إن إسرائيل عضو في منظمة التجارة العالمية، وبحكم هذه الاتفاقية فإن سياسات التجارة الخارجية الإسرائيلية تسري على فلسطين. وبالتالي فإن الاقتصاد الفلسطيني يدفع ثمن العضوية ويلتزم بالالتزامات المفروضة على الأعضاء دون الانتفاع من مزايا العضوية، إضافة لذلك فإن فلسطين لا تستطيع تقديم شكوى ضد الممارسات الإسرائيلية التجارية غير المنصفة؛ لأن فلسطين ليست عضواً في المنظمة وبالتالي لا يحق

د. عمر أبو عيدة

لها اللجوء إلى آليات حل المنازعات التي تنص عليها الاتفاقيات. وعلى المستوى العملي قامت وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني بتبني برنامج تحرير الخدمات بمساعدة أوروبية حيث باشر البرنامج بعدة نشاطات وفعاليات في سياق مشروع تحرير تجارة الخدمات، بهدف تحضير قطاع الخدمات للدخول في مفاوضات مع الشركاء الدوليين حول تحرير التجارة في الخدمات. يركز المشروع نشاطاته بشكل أولي في قطاعات خدمات السياحة، والخدمات ذات الصلة بمؤسسات الأعمال المهنية، والخدمات المالية، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودخل المشروع حيز التنفيذ منذ كانون الأول عام 2011، ويهدف إلى بلورة تعاون وثيق بين القطاع العام والقطاع الخاص في موضوع تحرير تجارة الخدمات تمهيدا لدخول فلسطين في مفاوضات دولية ثنائية ومتعددة الأطراف.

ب- الدراسات الأجنبية:

من أولى الدراسات التي ركزت على الآثار المحتملة لعولمة الخدمات دراسة (Hufbauer & Warren, 1999) حيث بينت الدراسة مجموعة من الآثار المحتملة والتي قد تنتج عن عولمة قطاع الخدمات ومن أهم هذه الآثار: 1- أن التكاليف والمنافع لعولمة الخدمات تعتمد على زيادة مستوى المنافسة والتي تزداد بزيادة فتح الأسواق، حيث تؤدي العولمة إلى تخفيض الأسعار، وزيادة الإنتاج، وتحسين نوعية وجودة الخدمات، بينما تتمثل الآثار السلبية بخروج المؤسسات الصغيرة التي لا تحتل المنافسة، وبالتالي احتمال خروج العاملين والبطالة هي النتيجة الأكثر احتمالا في هذا الحال.

2- انخفاض الأسعار نتيجة العولمة والمنافسة.

3- انخفاض التكاليف نتيجة العولمة والوصول إلى اقتصاديات الحجم نتيجة زيادة الحصة السوقية بسبب انفتاح الأسواق في الخارج، حيث تعمل العولمة والمنافسة على تخفيض تكاليف مدخلات الإنتاج، والأجور والرواتب، إلى حد الناتج الحدي للقوى العاملة في قطاع الخدمات، الأمر الذي يدفع العديد من الاستثمارات الفردية في هذا القطاع إلى الزيادة نتيجة انخفاض التكاليف.

ومن الدراسات التي حللت موقف الدول النامية في المحادثات الخاصة بتحرير تجارة الخدمات في منظمة التجارة العالمية دراسة (Marchetti, 2004) بعنوان " الدول النامية في منظمة التجارة العالمية : محادثات الخدمات" حيث حددت الدراسة أهم القضايا المتعلقة بتحرير الخدمات من وجهة نظر الدول النامية وحددت على أنها تتمثل في دور الخدمات في التنمية الاقتصادية، التكاليف المتزايدة الناتجة عن تطبيق السياسات الحمائية التجارية، وفوائد التحرير التجاري للخدمات، ومصادقية منظمة التجارة العالمية المطلوبة من أجل القيام بتبني وتنفيذ البرامج الإصلاحية المحلية، والفوائد التي يمكن تحقيقها من جراء النفاذ إلى الأسواق الخارجية خاصة فيما يتعلق بالقطاعات التي تمتلك فيها ميزة نسبية.

منظمة التجارة العالمية وتحرير تجارة الخدمات: التطورات والإنعكاسات على الدول النامية

وفي دراسة لاحقة قام بها (Adlung, 2004) هدف من خلالها إلى تقييم الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) بعد عشر سنوات من توقيعها من قبل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (WTO). حيث اعتبرت الدراسة أن تحرير تجارة الخدمات تُعد أكثر صعوبة من تلك الخاصة بالسلع، وذلك بسبب تعدد القطاعات، والاستراتيجيات الخاصة بالدول الأعضاء، بالإضافة إلى التداخل بين قطاع الخدمات، والتنوع في ظروف التجارة. ومن أهم الاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة أن مجال تبادل الشفافية والأهدأ ف بين الدول الأعضاء غير محدود وهناك صعوبات بالغة في جعله محدداً وبناءً على هذه الصعوبات فإن التقدم في تحرير تجارة الخدمات يعتمد اعتماداً كاملاً على قدرة الأعضاء على توفير الشفافية المطلوبة حيث يتضح أن التغيير في المواقف يبدو مطلوباً من أجل المضي قدماً في تحرير الخدمات. ومن جهة أخرى قام (Adlung & Roy, 2005) بتحليل عدد متنوع من العوائق التي تقف أمام تحرير تجارة الخدمات من وجهة نظر الحكومات المشاركة في دورة الدوحة، والتي يمكن أن تفسر التعثر القائم في المحادثات التجارية الخاصة بقطاع الخدمات، كما هدفت الدراسة إلى تقديم رؤيا حول التعهدات القائمة في ظل الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS). ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه بالرغم من المنافع المرتبطة بتحرير تجارة الخدمات لم تصل الاتفاقية بعد إلى الطموحات المتوقعة، فمثلاً لم يحدث أي اتفاق حول الخدمات التي يجب إدراجها ضمن الاتفاقية، مع أن المحادثات الجارية تمثل فرصة للبناء على النتائج التي تم التوصل إليها خلال دورة الأوروغوي، إلا أن بعض الحكومات تواجه صعوبات في تطبيق التعهدات التي تم الاتفاق عليها.

وفيما يتعلق بتحرير القطاع المالي اعتبرت دراسة (Barth, et. al, 2006) الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) عنصراً جديداً في هيكل التجارة الخارجية، والتي سوف تؤثر على تنظيم القطاع المالي في كل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (WTO)، وأكدت الدراسة أنه لا يوجد هناك تقدير دقيق للفرق بين أداء القطاع المالي داخل أو خارج منظمة التجارة العالمية، كما أنه لا يعرف مستوى التمييز الذي يمارس من قبل منظمة التجارة العالمية على البنوك الأجنبية. كما وهدفت الدراسة إلى مقارنة التعهدات التي نفذت من قبل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية مع الواقع العملي. حيث بينت النتائج أن هناك فرقاً بين التعهدات المتفق عليها والواقع الأمر الذي يثبت أن الدول الأعضاء نفسها لم تقم بتطبيق بنود الاتفاق الخاص بتحرير القطاع المالي التابع لها، كما أظهرت النتائج أن العينة المفحوصة من 123 دولة بينت أن هناك فروقاً بين مؤشرات الانفتاح للأسواق والتمييز القائم في هذه الدول ضد البنوك الأجنبية.

د. عمر أبو عيدة

وفيما يتعلق بالمقومات والعوائق الخاصة بتحرير تجارة الخدمات أعزت دراسة (Karnik.et,al,2006) الاهتمام بتحرير تجارة الخدمات على مستوى العالم إلى سببين: الأول هو توقيع الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS)، والثاني الثورة التكنولوجية الحاصلة في مجال الاتصالات. كما أن الدراسة تعترف بزيادة حصة الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي في العالم بسبب زيادة القيمة المضافة للخدمات، والدور البارز للخدمات في التوظيف وخلق فرص العمل في اقتصاديات العالم. وأضافت الدراسة أن هناك عدم توازن بخصوص عولمة الخدمات بين طرفي العالم المتقدم والنامي، حيث حددت الدراسة نوعين من العوائق الأساسية التي تقف أمام عولمة قطاع الخدمات، وهي أن نظام التحرير القائم أكثر ما ينطبق على تجارة السلع وليس على تجارة الخدمات وعولمتها، وكذلك ترى الدراسة بأن تحرير الخدمات وعولمتها هو من صالح الدول المتقدمة وليس من صالح الدول النامية. ومن أجل تجاوز هذه العوائق اقترحت الدراسة التركيز على بعض العناصر الواعدة في قطاع الخدمات من خلال الإدارة الفعالة للتبادل الثقافي للقوى العاملة، وتقاسم المعلومات، والابتكارات، والتي اعتبرتها الدراسة أنها تمثل نقاط الفرص والتحديات بخصوص عولمة قطاع الخدمات.

وفي مجال السياحة تسألت دراسة (Honeck,2008) عن في إذا ما كانت دورة الدوحة للمحادثات التجارية قد تجاهلت قطاع السياحة، حيث بينت الدراسة بأنه بالرغم من أن السياحة في الدول النامية غير النفطية تعتبر القطاع الرائد في التصدير ومصدر للعملة الأجنبية إلا أن السياحة لم تشكل الحدث البارز في المحادثات التجارية ضمن دورة الدوحة. حتى عندما تم اعتبار قطاع السياحة هو القطاع الواعد والمحتمل لمجابهة الفقر والتخفيف من مستواه ومع كل هذا تم تجاهله، الأمر الذي يعد غاية في الغرابة والدهشة. الأسباب وراء هذا التجاهل معقدة ومن أهمها تجاهل أهمية قطاع السياحة كقطاع مصدر، وطبيعة الصناعة السياحية التي تتميز بصغر حجم المؤسسات والشركات العاملة فيها، والتأثير السياسي المنخفض، وعدم فهم الدور الذي يؤديه قطاع السياحة في محاربة الفقر. ومن النتائج الظاهرة التي بينتها الدراسة أن كل هذا يؤدي إلى ضياع الفرصة للاهتمام بعقبات ومحددات البنية التحتية الخاصة بالسياحة، وكذلك ضياع الفرصة أمام الاهتمام بالسياحة الزراعية، والصناعية، وغيرها. وانتهت الدراسة إلى أن التحدي الأقوى هو ليس تحرير تجارة الخدمات وإنما التأثير على أهمية السياحة، والعلم والعمل بان هذا القطاع يعتبر الأهم في محاربة الفقر والتخفيف منه في الدول النامية. وفي دراسة أخرى قدمها (Piermartini & Rousova,2008) بشأن تحرير خدمات النقل الجوي، استخدمت الدراسة نموذج الأوزان وطبقت على 184 دولة بينها تبادل ثنائي في مجال النقل الجوي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن هناك علاقة طردية موجبة بمعنوية عالية بين حجم النقل والرحلات الجوية،

منظمة التجارة العالمية وتحرير تجارة الخدمات: التطورات والإنعكاسات على الدول النامية

وبين درجة تحرير سوق خدمات النقل الجوي. هذا يعني أن زيادة درجة التحرير التجاري الخاص بهذا القطاع من (25% إلى 75%) بين الدول المرتبطة بنقل مباشر تزيد حجم خدمات النقل بمعدل 30%. وبالتالي أوصت الدراسة بأن تحرير القيود الخاصة بالأسعار، والحمولة، والحقوق الوطنية في الشركات، وإعطاء الحقوق للدول الأجنبية من أجل الدخول إلى أسواق خدمات النقل، تُعد أكثر الشروط التي يمكن أن تساهم في الوصول إلى الاتفاق بشأن تحرير الخدمات. وفي دراسة أخرى لمنظمة التجارة العالمية قام بها (Adlung, 2009) بينت أنه إلى تاريخ هذه الدراسة لا يوجد تحرير نهائي لتجارة الخدمات في ظل الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS)، ولكن الشيء الموجود هو أن هناك تعهدات بتنفيذ تلك المستويات من النفاذ إلى الأسواق التي كانت قائمة في منتصف التسعينيات من القرن الماضي عندما دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ وفي قطاعات محددة وهي الخدمات المالية، والاتصالات. وعزت الدراسة هذا الوضع المتعثر إلى مجموعة من الصعوبات التي تتميز بها المحادثات المتعددة بشأن تحرير تجارة الخدمات وعلى رأس هذه الصعوبات، الشفافية وتبادل التنازلات والتي تبدو أنها تكتسب أهمية أقل من تلك الخاصة بتجارة السلع. كما أن هناك صعوبات فنية وانقسام في الآراء السياسية والتي تضيف تعقيدات إضافية، كما أن عامل استغلال الوقت وتركيز الموارد تعطي المزيد من التعقيدات. مع كل هذه التعقيدات ترى الدراسة أن بعض الأمور تبدو في المتناول، مثل: تصحيح الجداول الزمنية الخاصة بتحرير تجارة الخدمات، ومشكلة تصنيف الخدمات بالاعتماد على المعلومات والتعهدات القائمة بين الدول الأعضاء منذ زمن بعيد. يتضح من هذه المراجعة المستفيضة للأدبيات الخاصة بتحرير تجارة الخدمات أن هذا التحرير على الأغلب يصب في مصلحة الدول المتقدمة على حساب الدول النامية، كما أن هناك مجموعة من الآثار المحتملة على المستويين الإيجابي والسلبي أضاف إلى ذلك عدم وصول الدول الأعضاء إلى اتفاق حقيقي فعلي مترجم إلى أرض الواقع.

خامساً: واقع وتطور تجارة الخدمات العالمية

تشكل تجارة الخدمات جانباً مهماً من حجم التجارة العالمية حيث يظهر الجدول رقم (1) حجم التجارة العالمية في مجال الخدمات وتطورها للفترة (2005 - 2010) بحسب مناطق العالم.

الجدول رقم (1) تجارة الخدمات العالمية التجارية حسب المناطق الرئيسية في العالم (القيمة مليار دولار)

الواردات				الصادرات					المناطق	
التغير النسبي السنوي				قيمة الواردات	التغير النسبي السنوي			قيمة الصادرات		
2010	2009	2008	2005-10	2010	2010	2009	2008	2005-10		2010
9	-11	14	8	3.505	8	-12	13	8	3.665	العالم
9	-9	9	6	471	9	-8	9	7	599	أمريكا الشمالية
23	-9	21	14	135	11	-8	15	10	111	أمريكا الوسطى والجنوبية
1	-13	12	6	1.504	2	-14	12	6	1.724	أوروبا
14	-19	26	12	105	10	-17	27	14	78	كومنولث
12	-12	30	14	141	11	-9	14	9	86	أفريقيا
9	-8	-	-	185	9	-3	-	-	103	الشرق الأوسط
20	-10	16	11	961	21	-11	16	12	963	آسيا

المصدر: منظمة التجارة العالمية، تقرير التجارة العالمية، سنوات مختلفة

تبين الإحصاءات الخاصة بتجارة الخدمات المرصودة من قبل منظمة التجارة العالمية بحسب مناطق العالم أن أوروبا تعد المصدر والمستورد الأول من بين مناطق العالم بقيمة تصل إلى 1,724 و 1,504 مليار دولار للصادرات والواردات الخدمية على التوالي ، يليها آسيا بقيمة 963 و 961 مليار دولار ومن ثم أمريكا الشمالية، وإذا ما نظرنا إلى المناطق النامية في أفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية فإنها تأتي بالمراتب المتأخرة خلف أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية. وفيما يخص عام 2009 من الملاحظ أن معدلات النمو كانت سالبة وذلك يعود إلى الأزمة المالية التي عصفت بالعديد من الدول والتي كان أثرها واضطراً جداً من خلال تراجع أداء قطاع الخدمات فيها. أما بالنسبة إلى التوزيع النسبي لتجارة الخدمات على مناطق العالم فالجدول رقم (2) يوضح هذا التوزيع للصادرات والواردات الخدمية خلال العام 2009.

الجدول رقم (2) التوزيع النسبي للتجارة العالمية للخدمات 2009

المستوردين								المصدرين
العالم	أمريكا الشمالية	أمريكا الوسطى والجنوبية	أوروبا	كومنولث	أفريقيا	الشرق الأوسط	آسيا	
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	العالم
13.2	37.9	29.3	5.7	3.0	7.2	9.7	10.1	أمريكا الشمالية
3.8	5.7	27.4	1.8	1.9	3.3	2.2	3.0	أمريكا الوسطى والجنوبية
41.2	18.1	17.1	70.9	47.1	41.5	30.1	13.3	أوروبا

منظمة التجارة العالمية وتحرير تجارة الخدمات: التطورات والإنعكاسات على الدول النامية

2.0	2.8	1.8	27.9	4.7	1.2	1.2	3.7	كومنولث
2.7	2.3	11.5	0.4	2.9	2.1	3.2	3.2	أفريقيا
11.2	20.9	8.6	1.2	1.5	1.1	3.0	5.7	الشرق الأوسط
57.8	32.0	26.0	18.5	12.5	21.8	31.0	29.4	آسيا

المصدر: منظمة التجارة العالمية، تقرير التجارة العالمية، 2010

يبين الجدول رقم (2) التوزيع النسبي للتجارة العالمية الخدمية للعام 2009، حيث تتوافق الإحصاءات مع ما تم إدراجه في الجدول رقم (1) وبالتالي فإن أوروبا لوحدها تشكل ما يزيد عن 40 % من حجم التجارة العالمية الخدمية يليها آسيا بنسبة 29.4 % على جانب الصادرات و 57.8 % على جانب الواردات، و تشكل أمريكا الشمالية 13.2 % من مجموع صادرات العالم الخدمية و 37.9 % من واردات العالم الخدمية. بينما لا تشكل المناطق النامية في العالم من تجارة الخدمات إلا نسباً متدنية مقارنة بالدول المتقدمة حيث تبلغ مساهمة دول الشرق الأوسط ما نسبته 5.7 % وأمريكا الوسطى والجنوبية 3.8 % وإفريقيا 3.2 % على جانب الصادرات، وكذلك الحال بالنسبة للواردات ، وإذا ما قورنت هذه النسب مع ما تغطيه الدول المتقدمة من التجارة العالمية الخدمية فان نصيب الدول النامية يُعد قليل وممتدنياً جداً . وإذا نظرنا إلى التجارة العالمية الخدمية بحسب نوع الخدمة فإن الجدول رقم (3) يبين تطور هذه التجارة بحسب نوع الخدمة للفترة (2006-2010) ، حيث تبين الإحصاءات حجم هذه التجارة لمجالات النقل وخدمات السفر وغيرها.

الجدول رقم (3) تطور تجارة الخدمات التجارية العالمية حسب نوع الخدمة (القيمة مليار دولار)

الحقل	2006	2007	2008	2009	2010
مجموع الخدمات التجارية	2710	3260	3730	3350	3665
خدمات النقل	680	742	875	700	783
خدمات السفر	755	862	945	870	936
الخدمات الأخرى	1275	1653	1910	1780	1945

المصدر: منظمة التجارة العالمية، تقرير التجارة العالمية، سنوات مختلفة

ينضح من البيانات المدرجة في الجدول رقم (3) أن تجارة الخدمات قد غلب عليها طابع التزايد خلال الفترة المدرجة في الجدول وهذا يوضح مدى التطور السريع الذي تتميز به تجارة الخدمات العالمية بحسب نوع الخدمة، باستثناء العام 2009 والذي شهد حالة من التراجع للأسباب التي تم ذكرها آنفاً . أما التوزيع النسبي للصادرات الخدمية العالمية حسب نوع الخدمة فهو مبين في الجدول رقم (4) .

الجدول رقم (4) التوزيع النسبي لتجارة الخدمات التجارية العالمية حسب نوع الخدمة

النسبة المئوية					القيمة (مليار دولار)	
2009	2008	2007	2005	2000	2009	
الصادرات						
100	100	100	100	100	3350	مجموع الخدمات التجارية
20.9	23.7	22.9	23.3	23.4	700	خدمات النقل
26	25.1	25.7	27.7	32.1	870	خدمات السفر
53.1	51.1	51.4	49	44.5	1780	الخدمات الأخرى
الواردات						
100	100	100	100	100	3145	مجموع الخدمات التجارية
26.6	30	29	29.1	28.7	835	خدمات النقل
25.1	24.4	25.6	27.1	29.8	790	خدمات السفر
48.3	45.5	45.4	43.8	41.5	1520	الخدمات الأخرى

المصدر: منظمة التجارة العالمية، تقرير التجارة العالمية، سنوات مختلفة

تتراوح نسبة خدمات النقل بين 20.9 % في عام 2009 والتي كانت تمثل نسبة أكبر من هذا المستوى في الأعوام السابقة، بينما تتراوح نسبة خدمات السفر بين 25 % و 32 % خلال الفترة المدرجة على الجدول، أما باقي الخدمات الأخرى فتتراوح نسبتها بين 44.5 % و 53.1 %. أما على جانب الواردات العالمية الخدمية فيبدو الأمر متقارباً حيث تذبذبت واردات خدمات النقل من 28% إلى 30% ، ومن ثم إلى 26%، وكذلك خدمات السفر تراجعت من 29.8 % عام 2000 إلى 25.1 % عام 2009.

أما لو تفحصنا الدول الرائدة في مجال تجارة الخدمات العالمية فإن الجدول رقم (5) يبين ترتيب دول العالم الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بحسب حجم مشاركتها على كل من جانبي الصادرات والواردات العالمية. وإذا ما تمعنا في هذه البيانات فإنه من الواضح أن تجارة الخدمات العالمية تشكل فيها الدول المتقدمة الريادة، وهي متقدمة بشكل كبير في حجم صادراتها وواردتها الخدمية على الدول النامية، وهذا الأمر يوضح موقف الدول المتقدمة في إصرارها على إدراج تجارة الخدمات ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وتعرض قطاع الخدمات في مختلف دول العالم الأعضاء في المنظمة إلى التحرير من القيود التجارية وغير التجارية، وضمان انسياب هذه التجارة بشكل حر.

منظمة التجارة العالمية وتحرير تجارة الخدمات: التطورات والإنعكاسات على الدول النامية

الجدول رقم (5) الدول الرائدة في تجارة الخدمات التجارية العالمية (القيمة مليار دولار)

الترتيب	المصدرين	2009	%	2010	%	المستوردين	2009	%	2010
1	الولايات المتحدة الأمريكية	474	14.1	515	14.1	الولايات المتحدة الأمريكية	331	10.5	358
2	المملكة المتحدة	233	7.0	227	6.2	المانيا	253	8.1	156
3	المانيا	227	6.8	230	6.3	المملكة المتحدة	161	5.1	256
4	فرنسا	143	4.3	140	3.8	الصين	158	5.0	126
5	الصين	129	3.8	170	4.6	اليابان	147	4.7	192
6	اليابان	126	3.8	138	3.8	فرنسا	126	4.0	155
7	اسبانيا	122	3.6	121	3.3	ايطاليا	115	3.6	86
8	ايطاليا	101	3.0	97	2.6	ايرلندا	103	3.3	108
9	ايرلندا	97	2.9	95	2.6	اسبانيا	87	2.8	106
10	هولندا	91	2.7	111	3.0	هولندا	85	2.7	109
11	سنغافورا	88	2.6	112	3.0	سنغافورا	81	2.6	96
12	الهند	87	2.6	110	3.0	الهند	80	2.5	117
13	هونك كونغ	86	2.6	108	2.9	كندا	78	2.5	89
14	بلجيكا	79	2.4	81	2.2	الجمهورية الكورية	75	2.4	93
15	سويسرا	69	2.1	76	2.1	بلجيكا	74	2.4	76
16	السويد	61	1.8	64	1.7	اتحاد روسيا	59	1.9	70
17	لكسمبورغ	61	1.8	68	1.9	الدنمارك	51	1.6	49
18	كندا	58	1.7	66	1.8	السويد	46	1.5	48
19	الجمهورية الكورية	57	1.7	82	2.2	العربية السعودية	46	1.4	49
20	الدنمارك	55	1.6	58	1.6	هونك كونغ	44	1.4	51
21	النمسا	53	1.6	53	1.5	البرازيل	44	1.4	60
22	استراليا	41	1.2	48	1.3	استراليا	41	1.3	50
23	اتحاد روسيا	41	1.2	44	1.2	تايلاند	38	1.2	45
24	النرويج	38	1.1	40	1.1	النرويج	38	1.2	41
25	اليونان	38	1.1	37	1.0	النمسا	37	1.2	36
26	تركيا	33	1.0	33	0.9	الإمارات العربية	37	1.2	42
27	Taipei, Chinese	31	0.9	41	1.1	لكسمبورغ	36	1.1	38
28	تايلاند	30	0.9	34	0.9	سويسرا	36	1.1	38
29	بولندا	29	0.9	32	0.9	Taipei, Chinese	29	0.9	37

د. عمر أبو عيدة

0.9	33	0.9	28	اندونيسيا	0.9	33	0.8	28	ماليزيا	30
0.9	32	0.9	27	ماليزيا	0.8	30	0.8	26	البرازيل	31
0.8	27	0.8	24	بولندا	0.7	25	0.7	25	فنلندا	32
0.7	23	0.7	23	فنلندا	0.6	23	0.7	23	البرتغال	33
0.7	23	0.7	21	المكسيك	0.7	24	0.6	22	إسرائيل	34
0.6	20	0.6	20	اليونان	0.6	24	0.6	21	مصر	35
0.7	24	0.6	19	جمهورية الشييك	0.6	22	0.6	20	جمهورية الشييك	36
0.5	18	0.5	17	إسرائيل	0.8	28	0.6	19	Macao, China	37
0.5	19	0.5	16	إيران	0.5	18	0.5	18	هنغاريا	38
0.6	20	0.5	16	هنغاريا	0.5	18	0.5	17	ليبان	39
0.5	18	0.5	16	تركيا	0.5	17	0.5	15	المكسيك	40
86.7	3.035	87.8	2760	المجموع	89.8	3.290	89.8	3010	المجموع	
100.0	3.505	100.0	3145	العالم	100.0	3.665	100.0	3350	العالم	

المصدر: منظمة التجارة العالمية، تقرير التجارة العالمية، سنوات مختلفة

من الجدول رقم (5) يتضح أن تجارة الخدمات العالمية تصب في مصلحة الدول المتقدمة وليس النامية حيث إن هذه الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وغيرها امن الدول المتقدمة تعتبر الرائدة في السوق العالمي للخدمات، مما يعني أن تحرير هذا القطاع سوف يعود بالنفع على هذه الدول بدرجة الأولى ولهذا فإن طلب الدول المتقدمة بالضغط من خلال منظمة التجارة العالمية على تحرير تجارة الخدمات يُعد أمراً مفهوماً وواضحاً من وجهة نظر هذه الدول.

سادساً: تحرير تجارة الخدمات والدول النامية

تُعد الولايات المتحدة الأمريكية المدافع الرئيسي عن إدراج تجارة الخدمات ضمن اتفاقيات الجات ومن ثم ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية خلال جولة الأوروغواي وقد لقي هذا الاقتراح الأمريكي معارضة من الدول النامية التي كانت قلقة من أن يثير مناقشة قطاع الخدمات في ظل "الجات" افتراضاً أساسياً بأن مبادئ "الجات" مثل المعاملة الوطنية ستسري تلقائياً على الخدمات وبالتالي تكون تلك البلدان عرضة لتدابير مضادة في تجارة السلع إذا لم تطبق تلك المبادئ، ولكن في النهاية وافقت تلك البلدان على التفاوض بشأن التجارة في الخدمات عندما تقرر إجراء تلك المفاوضات في إطار قانوني خاص خارج "الجات"، وأن يبقى هدفها الرئيسي تعزيز النمو الاقتصادي لجميع الأطراف وتعزيز التنمية في الدول النامية عن طريق توسيع نطاق التجارة في الخدمات في ظروف شفافية معقولة وأن يكون التحرير بشكل تدريجي. كما تعد المملكة المتحدة في مقدمة الدول الأوروبية التي بدأت في تحرير القطاعات الخدمية، من خلال برامج للخصخصة، والقوانين الجديدة، وتعديلات للقوانين الموجودة، استهدفت جميعاً تحرير التجارة في الخدمات المختلفة. ولكن يشار إلى تفاوت في حجم تجارة الخدمات في الدول النامية وكذلك

منظمة التجارة العالمية وتحرير تجارة الخدمات: التطورات والإنعكاسات على الدول النامية

بين الصادرات والواردات منها في تلك الدول، ويعود ذلك إلى اقتصادياتها وإلى مدى تطور قطاع الخدمات في كل دولة على حدة. فالدول التي لديها مقومات السياحة يلاحظ أن حجم صادراتها من الخدمات يفوق بكثير حجم صادرات الدول الأخرى. وفي رأي الخبراء فإن هذه التجارة سوف تلعب دوراً مهماً في الناتج القومي الإجمالي لهذه الدول في السنوات القادمة، بعد التوجه نحو اقتصاد السوق وتحرير التجارة وبالمقابل هناك مخاوف وآراء مضادة وأطراف عديدة تشكك في الآثار الإيجابية المحتملة على التنمية الاقتصادية للدول النامية. وفي هذا القسم من البحث سوف يتم إلقاء الضوء على موقف الدول النامية والاتفاقية العامة لتجارة الخدمات من خلال استخدام الإحصاءات المتوفرة، الخاصة بقطاع الخدمات للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. حيث يبين الجدول رقم (6) توزيع التزامات الاتفاقية العامة للخدمات (GATS) على مجموعات الدول الأعضاء، حيث يتبين من الإحصاءات أن متوسط التزامات الدول النامية للقطاعات الفردية وبالبلغة 54 التزاماً في المتوسط أقل من تلك الخاصة بالدول المتقدمة وبالبلغة 108 التزام. بينما يبدو متوسط عدد الالتزامات متقارب بين الدول المتقدمة ودول التحول حيث يبلغ 108 و 106 التزام على التوالي، أما تلك الخاص بالدول الأقل نمواً فيبلغ فقط 20 التزاماً، بينما بلغ عدد الالتزامات التي تم الاتفاق عليها 106 التزام منذ بدء الاتفاقية.

الجدول رقم (6)

توزيع التزامات الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات على مجموعات الدول الأعضاء (2010)

الدول	متوسط عدد الالتزامات للقطاعات الفرعية	المجال (أقل/أعلى عدد لجدول القطاعات الفرعية)
الدول الأقل نمواً (LDCs)	20	1 - 110
الدول النامية	54	1 - 154
دول اقتصاديات التحول	106	58 - 154
الدول المتقدمة	108	87 - 117
الالتزامات المتفق عليها ع. من عام 1995	106	37 - 154

المصدر: منظمة التجارة العالمية: التقرير السنوي، سنوات مختلفة

ملاحظة: (1) عدد القطاعات الفرعية 160 (2) عدد الدول الأعضاء 146

أما فيما يتعلق بمجال الجداول القطاعية الفرعية والخاصة بالتزامات تحرير تجارة الخدمات، فالحد الأقصى لعدد القطاعات الفرعية هو 160 قطاعاً، وجدول الدول النامية يتراوح بين (1 - 154)

د. عمر أبو عيدة

قطاعاً أما تلك الخاصة بالدول المتقدمة فيتراوح بين (87 - 117) قطاع. هذا يعني أن الدول النامية عليها البدء من الصفر في جهود التحرير وتطبيق الالتزامات الأمر الذي يبدو مختلفاً بالنسبة إلى الدول المتقدمة والتي يبلغ عدد القطاعات الفرعية المحررة فيها 87 قطاعاً ، ومطلوب منها رفع هذا العدد إلى 117 قطاعاً بينما مطلوب من الدول النامية رفعه إلى 154 قطاعاً ، الأمر الذي يصب في مصلحة الدول المتقدمة على حساب الدول النامية.

ومن خلال مقارنة عدد الدول الأعضاء ذات الالتزامات الخاصة بتحرير تجارة الخدمات ، فالجدول رقم (7) يبين المقارنة بين الدول النامية والمتقدمة وكذلك دول التحول إلى اقتصاديات السوق بحسب القطاعات الخدمية الرئيسية.

الجدول رقم (7) عدد الدول الأعضاء ذات الالتزامات بخصوص تحرير تجارة الخدمات حسب القطاع

(2010)

نوع الخدمة	عدد الدول النامية	عدد الدول المتقدمة	دول اقتصاديات التحول
السياحة	97	24	17
الخدمات المالية	77	24	17
الاتصالات	63	24	17
خدمات الحاسوب	52	24	17
الهندسة والإنشاءات	45	23	16
الابتكارات	36	22	13
البيئة	24	23	17
التوزيع	21	24	17
الخدمات المهنية	27	21	14
الاستجمام	30	20	10
الصحة	27	16	14
التعليم	20	20	16
الشحن	30	4	14
الخدمات البصرية	20	3	3
البريد	6	0	1

المصدر: منظمة التجارة العالمية، التقرير السنوي، 2011

منظمة التجارة العالمية وتحرير تجارة الخدمات: التطورات والإنعكاسات على الدول النامية

يتبين من الإحصاءات المدرجة في الجدول رقم (7) أن عدد الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة يبدو أكبر بكثير بخصوص قطاعات الخدمات الخاصة بالسياحة، والخدمات المالية، والاتصالات، وخدمات الحاسوب، والهندسة، والإنشاءات، والابتكارات. وبما أن هذه القطاعات تعد الأهم من وجهة نظر الدول النامية فإن تحرير هذه القطاعات وفتح الأسواق أمام الدخول الأجنبي إليها يعرض هذه الدول إلى الفلسفة الحادة والقوية من قبل الدول المتقدمة والشركات العالمية، والنتيجة قد تكون تحمل آثاراً عكسية على قدرة المنتجين المحليين والشركات المحلية على منافسة الشركات العالمية، وبالتالي إمكانية انعكاس ذلك على مستويات البطالة والاستثمار والأسعار والتنمية الاقتصادية بشكل سلبي.

وإذا ما قارنا التوزيع النسبي للالتزامات الدول الأعضاء على القطاعات الخدمية المختلفة فالجدول رقم (8) يظهر التوزيع النسبي لهذه الالتزامات.

الجدول رقم (8) التوزيع النسبي للالتزامات الدول الأعضاء حسب القطاع

نوع الخدمة	عدد الدول النامية	عدد الدول المتقدمة	دول اقتصاديات التحول
السياحة	92	100	100
الخدمات المالية	73	100	100
الاتصالات	60	100	100
خدمات الحاسوب	50	96	100
الهندسة والإنشاءات	43	92	96
الابتكارات	34	96	92
البيئة	23	100	96
التوزيع	20	100	100
الاستجمام	29	83	83
الصحة	26	67	67
التعليم	19	83	83
الشحن	29	17	17
الخدمات البصرية	19	13	13
البريد	6	0	0

المصدر: منظمة التجارة العالمية، التقرير السنوي، سنوات مختلفة

د. عمر أبو عيدة

تبين الإحصاءات أن القطاعات الأكثر عرضة إلى التزامات تحرير التجارة هي قطاعات السياحة، والخدمات المالية، والاتصالات، والحاسوب، والإتصالات، وإذا ما قارنا هذه النسب بتلك الخاصة بالدول المتقدمة فإن التوزيع النسبي للدول المتقدمة يبدو هو الأعلى، ولكن يبدو الأمر مقلقا وصعبا للدول النامية خاصة وأن النسب القسوى ملقاة على القطاعات الأساسية والحيوية فيها والتي تلعب دورا كبيرا في جهود التنمية الاقتصادية في هذه الدول، الأمر الذي قد يُعد في صالح الدول المتقدمة وليس النامية.

وفيما يخص النفاذ إلى الأسواق فإن الجدول رقم (9) يبين هيكل التزامات النفاذ إلى الأسواق حسب مجالات الخدمة.

الجدول رقم (9) هيكل التزامات النفاذ إلى الأسواق حسب مجالات الخدمة (التوزيع النسبي للقيود)

*المجال الأول	الدول المتقدمة	الدول النامية	دول التحول	الدول الأقل نموا
نفاذ كامل	25	30	45	65
نفاذ جزئي	50	30	25	20
نفاذ غير مقيد	25	40	30	15
**المجال الثاني	الدول المتقدمة	الدول النامية	دول التحول	الدول الأقل نموا
نفاذ كامل	45	45	60	70
نفاذ جزئي	50	35	38	20
نفاذ غير مقيد	5	20	2	10
***المجال الثالث	الدول المتقدمة	الدول النامية	دول التحول	الدول الأقل نموا
نفاذ كامل	20	10	25	30
نفاذ جزئي	75	85	70	55
نفاذ غير مقيد	5	5	5	15
****المجال الرابع	الدول المتقدمة	الدول النامية	دول التحول	الدول الأقل نموا
نفاذ كامل	0	0	0	5
نفاذ جزئي	95	90	98	75
نفاذ غير مقيد	5	10	2	20

المصدر: منظمة التجارة العالمية، التقرير السنوي، سنوات مختلفة

* الإمداد عبر الحدود ** الاستهلاك في الخارج *** الوجود التجاري **** وجود أشخاص طبيعيين يظهر التوزيع النسبي للقيود الخاصة بالدول النامية تقارب مع تلك الخاصة بالدول المتقدمة خاصة فيما يتعلق بالنفاذ الكامل على المجالات الخدمية الأربعة، كل هذا يعطي فرصة لدول المتقدمة للوصول إلى

منظمة التجارة العالمية وتحرير تجارة الخدمات: التطورات والإنعكاسات على الدول النامية

أسواق الخدمات في الدول النامية بشكل واسع وسهل، والنتيجة الحتمية لذلك هي تعريض مجالات الخدمات الرئيسية في الدول النامية إلى الغزو من قبل الدول المتقدمة. النتيجة المحتملة لذلك هي فتح الأسواق أمام الشركات العالمية وتعريض الاستثمار المحلي والشركات المحلية إلى مخاطر التأثير الأجنبي النابع من العولمة وتحرير التجارة الخدمية، خاصة إذا ما استطاعت هذه الدول (النامية) من الاستفادة من النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة، وكذلك إلى دول العالم الأخرى. هذا التخوف من تحرير تجارة الخدمات والالتزامات الخاصة بالقطاعات المختلفة يظهر من خلال عدد القضايا التي تم تقديمها من قبل الدول النامية خلال المباحثات التجارية المتعددة الأطراف، حيث يظهر الجدول رقم (10) توزيع هذه القضايا من قبل الدول النامية، ولعل العدد الأكبر من القضايا سجل على القطاعات الخدمية الرائدة في الدول النامية، وهي: السياحة، والخدمات المالية، والنقل، والاتصالات، وغيرها من المجالات الأساسية والحيوية من وجهة نظر الدول النامية، كما أن عدد الدول النامية يعد هو الأكبر بخصوص هذه القطاعات والذي يبلغ في أقصاه 20 دولة.

الجدول رقم (10)

توزيع القضايا التي قدمت من قبل الدول النامية خلال المباحثات المتعددة الأطراف بحسب مجال الخدمات

عدد الدول النامية	قدمت بشراكة الدول النامية والمتقدمة	قدمت من قبل الدول النامية فقط	المجال
			خدمات الأعمال
			أعمال غير مهنية
			الدعاية
1		1	المهن
			القانون
			المحاسبة
			الاعمار
			الهندسة
7		4	خدمات الحاسوب
			الاتصالات
5		1	البريد و اشحن
5		5	الاتصالات
1		1	الخدمات السمعية والبصرية
5		5	الإنشآت
7		4	التوزيع
--	-	-	التعليم
3		3	الطاقة
2		2	خدمات البيئة
4		4	الخدمات المالية
17		7	السياحة
			النقل
17	1	3	الملاحة البحرية

منظمة التجارة العالمية وتحرير تجارة الخدمات: التطورات والإنعكاسات على الدول النامية

3		3	الملاحة الجوية
			النقل البري
			خدمات النقل الأخرى
3	1	1	الخدمات اللوجستية
20		5	* مجال الخدمات (4)
3		1	** مجال الخدمات (1)

المصدر: منظمة التجارة العالمية، التقرير السنوي، سنوات مختلفة

* وجود أشخاص طبيعيين ** الإمداد عبر الحدود

سابعاً: الآثار والإنعكاسات المترتبة على تحرير تجارة الخدمات على الدول النامية

من الواضح جداً أن اختلاف آثار تحرير تجارة الخدمات باختلاف الدول والمجموعات الاقتصادية، من حيث مدى انفتاحها على الأسواق العالمية، ودرجة اندماجها في الاقتصاد الدولي، وتركيبية صادراتها ووارداتها الخدمية وما تتمتع به من مزايا نسبية طبيعية، وقدرات تنافسية. وجدير بالتنويه أن الأثر الكلي لاتفاقيات تحرير تجارة الخدمات على الدول الأعضاء يعتمد كثيراً على طبيعة السياسات الاقتصادية الوطنية، ومدى نجاحها ومواكبتها لمتطلبات هذه الحقبة الجديدة. وتعد جميع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بمثابة التزام شمولي واحد (Taking - Single Under) يطلب من جميع الدول الأعضاء في المنظمة اعتماد تشريعات وأنظمة وطنية لتطبيق تلك القواعد، ومن الطبيعي أن تكون هناك مزايا منتظرة من هذا التطبيق، وآثار وصعوبات مترتبة على القبول الفوري لجميع الالتزامات التي شملت هذه الاتفاقيات أو معظمها. إذا كان تحرير التجارة في الخدمات يحمل في طياته العديد من المشاكل، فإن هناك بعض الفوائد التي يمكن تحقيقها، وتتركز أساساً في المحجّ السياحة و تحويلات العاملين بالخارج، إذا تم استخدامها والتعامل معها بشكل أفضل. ومن هنا يهدف تحرير التجارة في الخدمات، في إطار اتفاق متعدد الأطراف من المبادئ والقواعد، إلى توسيع تجارة الخدمات وانفتاحها. ويعترف الاتفاق بحاجة الدول النامية، إلى تنظيم وإعادة هيكلة و تطوير قطاع الخدمات تلبية لأهداف السياسة الوطنية، وأنه لا بد من زيادة القدرة التنافسية للدول. أما فيما يتعلق بتحويلات العاملين في الخارج، فلن يقدم الاتفاق شيئاً جديداً، ولا يزال حق انتقال الأشخاص الطبيعيين إلى دولة عضو في الاتفاق يمثل إحدى أكثر القضايا حساسية، وقد سعت الدول النامية في جولة الأورغواي إلى تضمين الاتفاق حق الأشخاص الطبيعيين في الانتقال من بلد إلى آخر؛ بحثاً عن العمل أو الإقامة، غير أن هذا المطلب صادف مقاومة عنيفة من الدول المتقدمة التي تخشى العمالة المهاجرة من الدول النامية، لكن الاتفاق تضمن

د. عمر أبو عيدة

بندين يفيدان أنه ليس هناك ما يمنع الدول الأعضاء من الدخول في تكتلات اقتصادية تؤدي إلى تكامل أسواق العمل فيما بينها، وبكلمات أخرى ترك حق الأشخاص الطبيعيين في البحث عن العمل أو الإقامة في الدول الأخرى للترتيبات الثنائية أو الإقليمية. ويمكن حصر الجوانب الإيجابية والسلبية التي يمكن أن تعود على الدول النامية من جراء الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات كما يأتي:

1- الجوانب الإيجابية:

- إن تحرير التجارة الدولية سوف يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد العالمي، ومن شأنه زيادة النمو الاقتصادي وارتفاع الطلب على مختلف الخدمات الأمر الذي يؤدي إلى انتعاش الاقتصاديات ونموها.
- زيادة فرص النفاذ إلى الأسواق الخارجية كنتيجة لإلغاء الرسوم أو تخفيضها وإزالة العوائق التي تواجه صادرات الدولة النامية.
- الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها العديد من الدول النامية في العديد من قطاعات الخدمات كالسياحة والنقل.
- تسهم الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) في رفع كفاءة أداء هذا القطاع، وزيادة الإنتاج وخفض التكاليف والأسعار الأمر الذي يصب في مصلحة المستهلك.
- من الآثار الإيجابية المحتملة لتحرير تجارة الخدمات إتاحة الفرص والمكاسب للدول النامية نتيجة زيادة المنافسة، حيث يتوقع أن تزداد كفاءة وفعالية أداء قطاع الخدمات مما يتيح الفرصة أمام المؤسسات والشركات الخدمية الدخول إلى أسواق الخدمات الدولية خاصة في مجال الخدمات المالية، والتأمين، وغيرها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التواجد لهذه الدول في الأسواق الخارجية. هذه الآثار المحتملة لتحرير تجارة الخدمات في ظل منظمة التجارة العالمية تتوافق مع العديد من تلك التي توصلت إليها الدراسات السابقة كما تم الإشارة إليها سابقاً.

منظمة التجارة العالمية وتحرير تجارة الخدمات: التطورات والإنعكاسات على الدول النامية

2- الجوانب السلبية:

- كسر الاحتكار الحكومي والسماح للقطاع الخاص المحلي والأجنبي بالاستثمار في مجال الخدمات وتجارها الأمر الذي يعرض المستثمر المحلي إلى المنافسة الشديدة خاصة من قبل الشركات العالمية العملاقة.
- ارتفاع وتيرة المنافسة في الأسواق المحلية، الأمر الذي سيجعل من الصعب على الصناعات الضعيفة، أو ذات الجودة المتدنية الصمود في وجه المنافسة العالمية.
- ومن التحديات الأكثر احتمالاً صعوبة مجابهة التكتلات العالمية العملاقة ، في ضوء تبعثر وصغر حجم المؤسسات والشركات في الدول النامية.
- دخول فروع للشركات الأجنبية إلى أسواق الخدمات في الدول النامية قد يكون له أثر سلبي على السياسات الاقتصادية خاصة في مجال السياسة النقدية والائتمانية التي تنتهجها السلطات النقدية في هذه الدول .
- لما كانت الدول المتقدمة الكبرى تستحوذ على ثلثي تجارة الخدمات في العالم وتسيطر على المفاوضات المتعددة الأطراف بات من الطبيعي أن يحقق الاتفاق حول هذه التجارة مكاسب كبيرة لها وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بالخدمات المالية والاتصالات والنقل. ولكن لا توجد دولة تستفيد من هذا الاتفاق دون أن تتضرر منه، ولا توجد دولة تتضرر دون أن تستفيد منه، وتختلف درجات الاستفادة والضرر تبعاً لمستوى التقدم الاقتصادي والإمكانات المالية والقدرات التكنولوجية، للدول النامية.

وبمقارنة هذه الآثار بما جاءت به الدراسات السابقة فإن هناك العديد من الدراسات السابقة التي قدمت مثل هذه التحفظات خاصة فيما يخص قطاع الخدمات المالية، وقطاع التأمين.

ثامناً: النتائج والتوصيات

- 1- النتائج : في ضوء هذا التحليل للاتفاقية العامة لتجارة الخدمات في ظل منظمة التجارة العالمية، يمكن تحديد النتائج من وجهة نظر الدول النامية على النحو الآتي:
 - يبقى قطاع الخدمات بحاجة إلى الحماية الحكومية مقارنة بما يمتلك قطاع الخدمات في الدول الصناعية الكبرى من إمكانيات مادية وإدارية وتكنولوجية تجعل المنافسة محسومة لغير صالح الدول النامية، حيث إن أغلب الدول النامية تستورد من الخدمات أكثر مما تصدر. فتحرير تجارة الخدمات يحمل مخاطر متنامية على منتجي ومستهلكي هذه الخدمات في الدول النامية، وخاصة في قطاع

د. عمر أبو عيدة

- الخدمات المالية والمصرفية، والاتصالات، والنقل، والشحن، والتأمين، والخدمات التعليمية، والصحية، وغيرها، وذلك لصغر حصة الدول النامية من التجارة العالمية في مجال هذه الخدمات.
- من الراجح جدا أن تبقى الدول النامية تعاني من ضعف قطاع الخدمات لديها نظراً لفقدان الميزات التكنولوجية التي يتمتع بها مقدمي الخدمات غير المقيمين (الشركات الأجنبية العاملة في مجال تصدير الخدمات)، ومن ضعف قدرتها على عرض خدماتها في الأسواق العالمية.
 - وفي مجال الخدمات المالية والمصرفية والتأمين سوف تفتح الأسواق أمام الموردين الكبار في العالم لمثل هذه الخدمات لتتنافس قطاع الخدمات المقيم الذي لم يعد يتمتع بأي شكل من أشكال الدعم أو الحماية في أغلب الدول النامية، ومن ثم فلم يعد مقبولاً تقييد تدفق رؤوس الأموال و تحويل الأرباح من و إلى الدول النامية.
 - سوف يؤدي تحرير قطاع الخدمات المالية في شكله النهائي إلى مجموعة من الآثار التي سوف تنعكس على قدرة الدول النامية على رسم و إدارة السياسة المالية والنقدية بالشكل الذي يحقق أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لها، مما يشكل خطورة شديدة نظراً لإمكانية تحكم كبار المستثمرين والمضاربين على مستوى العالم في السياسة المالية والنقدية لهذه الدول.
 - إن المرحلة القادمة تتطلب على تحديات كبيرة للدول النامية عموماً، تتمثل في مدى قدرة هذه الدول على تكيف أوضاعها، وأنظمتها، وقوانينها بصور تمكنها من الوفاء بالتزامات واستحقاقات العضوية، والحفاظ في الوقت ذاته على مصالحها، وصيانة مكتسباتها، وتعظيم المردود، والفوائد من هذه العضوية.
- 2- التوصيات: في ضوء النتائج السابقة فإن الباحث يقترح التوصيات الآتية:
- ضرورة تبني برامج إصلاح اقتصادية وإدارية، وتنظيمية من شأنها أن ترفع من قدرة أداء قطاع الخدمات في الدول النامية وجعله أكثر قوة في مواجهة التحديات العالمية القادمة.
 - على الدول النامية مواجهة تحديات العولمة والانفتاح الاقتصادي لقطاع الخدمات فيها من خلال إقامة التكتلات الإقليمية وإنشاء الاتحادات الجمركية فيما بينها والدخول في اتفاقيات ثنائية، خاصة وأن الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات تقدم الاستثناءات للدول الأعضاء صاحبة الاتفاقيات الإقليمية.
 - الاستفادة من الجداول الزمنية الممنوحة للدول النامية الأعضاء في الاتفاقية وذلك من أجل تعظيم الفائدة وتجنب المخاطر المحتملة لنفاذ الشركات العالمية إلى أسواق الخدمات في الدول النامية.
 - تأهيل وتدريب الكادر البشري القادر على صياغة موقف الدول النامية خلال المحادثات التجارية المتعددة الأطراف والنابع من الموقف الذاتي لهذه الدول.

منظمة التجارة العالمية وتحرير تجارة الخدمات: التطورات والإنعكاسات على الدول النامية

■ على الدول النامية دراسة تجارب الدول الأخرى التي سبقتها في تحرير قطاعات الخدمات فيها ، مثل التجارب التي خاضتها دول شرق آسيا.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- 1- أبو بكر، صفية أحمد،(2003)،"أثر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) على سوق التأمين العربي" الملتقى العربي الثاني: التسويق في الوطن العربي - الفرص والتحديات، الدوحة، قطر.
- 2- الاتحاد الدولي لنقابات عمال العرب ،(2003)" تحرير تجارة الخدمات وأثارها على البلدان العربية" مذكرة.
- الاتحاد العام العربي للتأمين،(1999) "صناعة التأمين العربية ومنظمة التجارة العالمية"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الموسع للاتحادات العربية النوعية المتخصصة، القاهرة.
- 3- حشوف، نسيم،(2006)"تجارة الخدمات المصرفية والبنوك الإسلامية" مجهول الناشر ومكان النشر.
- 4- ديب، سنان علي،(2009)،" تحرير تجارة الخدمات" مجلة النور العدد، 418 ، دمشق.
- 5- شحاته، حسين حسين،(2005)،" أثر اتفاقية الجات على اقتصاد مصر والحل الإسلامي" جامعة الأزهر ، جمهورية مصر العربية.
- 6- عبد الرحمن عزمي و دراغمة، عبد الله،(2003)،" تقرير حول منظمة التجارة العالمية(WTO) والواقع الفلسطيني"،دائرة الدراسات والسياسات الاقتصادية، وزارة الاقتصاد الوطني، رام الله ، فلسطين.
- 7- عبد المطلب، عبد الحميد،(2001)" العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 8- عبد المنعم محمد الطيب، أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية، بحث مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، من 23 حتى 25 ربيع الثاني 1426 هـ الموافق ل31ماي إلى 2 جوان 2005، ص.5
- 9- عبد الواحد العفوري، العولمة والجات: التحديات والفرص، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 2000، ص84
- 10- عبيدة، صالح رجب و فياض، محمد خليل،(2005)، "الآثار الاقتصادية المحتملة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع المالي في ليبيا"، الدليل الإلكتروني للقانون العربي.
- 11- العفوري، عبد الواحد،(2000)،" العولمة والجات: التحديات والفرص"، مكتبة مدبولي ، القاهرة.

د. عمر أبو عيدة

- 12- غنيم، أحمد فاروق،(2003)"النظام التجاري العالمي: مواكبة البرلمان للتغيرات في الاقتصاد العالمي"
- 13- فقيه، أسامة بن جعفر،(2000)،(منظمة التجارة العالمية واستحقاقات العضوية"،وزارة التجارة، المملكة العربية السعودية.
- 14- فلاّح،ميشال،(2010)،" كيف تواجه المصارف الإسلامية تحرير تجارة الخدمات المصرفية؟، النشرة البريدية.
- 15- المطيري،أنور بدر،(2005)" الحد من تدفق قطاع الخدمات وفق إطار منظمة التجارة العالمية الخاص الاستشارات القانونية لدولة الكويت "
- 16- منظمة التجارة العالمية وآخرون، (2002)"دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات"، جنيف.
- 17- الناصر، إبراهيم،(2000)" منظمة التجارة العالمية وآثارها الثقافية وموقف المملكة فيها" الرياض، السعودية.
- 18- وزارة الاقتصاد الوطني، عبد الحفيظ،(2012)،" مشروع تجارة الخدمات" يساهم في رفع قدرات المؤسسات الحكومية والخاصة، جريدة الأيام ، 11 ،نيسان 2012، فلسطين.
- 19- وزارة الاقتصاد الوطني،(2012)" ورشة عمل حول اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بالتعاون مع برنامج المساعدات التقنية في الاتحاد الأوروبي (TAIEX) ،رام الله ،فلسطين.

ثانيا:المراجع الأجنبية

- 1- Adlung, Rudolf & Roy, Martin, (2005),” Turning Hills Into Mountains? Current Commitments Under The GATS And Prospects For Change”, World Trade Organization , Staff Working Paper ERSD-2005-01. Geneva 21, Switzerland.
- 2- Adlung, Rudolf ,(2009) ,”SERVICES LIBERALIZATION FROM A WTO/GATS PERSPECTIVE:IN SEARCH OF VOLUNTEERS”, World Trade Organization , Staff Working Paper ERSD-2009-05. Geneva 21, Switzerland.
- 3- Adlung, Rudolf, (2004),” THE GATS TURNS TEN:A PRELIMINARY STOCKTAKING” ,World Trade Organization , Staff Working Paper ERSD-2004-05, Geneva 21, Switzerland.
- 4- Barth, James R. ,at .el ,(2006),”Foreign Banking: Do Countries’ WTO Commitments Match Actual Practices?”, World Trade Organization , Staff Working Paper ERSD-2006-11, Geneva 21, Switzerland.
- 5- GATT Agreements, (1994),” Final Text of Uruguay Round”,2nd ed, World Trade Centre, Bombay.

منظمة التجارة العالمية وتحرير تجارة الخدمات: التطورات والإنعكاسات على الدول النامية

- 6- Honeck , Dale, (2008),” LDC Poverty Alleviation and the Doha Development Agenda: Is Tourism being Neglected?” ,World Trade Organization , Staff Working Paper ERSD-2008-03, Geneva 21, Switzerland.
- 7- Hufbauer, Gary& Warren, Tony,(1999),”The Globalization of Services: What Has Happened? What Are The Implications”, The International Conference Of Private Business Organizations, Dresden, June 1999.
- 8- Karnik ,Kiran , Mehta, Sunil & Singh,(2006),” Globalization of Services: Facilitators and Barriers”, NASSCOM, India
- 9- Marchetti, Juan. A,(2004), “Developing Countries In The WTO Services Negotiations” World Trade Organization , Staff Working Paper ERSD-2004-06, Geneva 21, Switzerland.
- 10- Piermartini, Roberta and Rousova , Linda,(2008),” Liberalization of Air Transport Services and Passenger Traffic” ,World Trade Organization , Staff Working Paper ERSD-2008-06, Geneva 21, Switzerland.
- 11- World Trade Organization, Annual Report,(2007),www.wto.org
- 12- World Trade Organization, Annual Report,(2008),www.wto.org
- 13- World Trade Organization, Annual Report,(2009),www.wto.org
- 14- World Trade Organization, Annual Report,(2010),www.wto.org
- 15-World Trade Organization, Annual Report,(2011),www.wto.org
- 16-World Trade Organization, World Trade Report,(2007) ,www.wto.org
- 17-World Trade Organization, World Trade Report,(2008) ,www.wto.org
- 18-World Trade Organization, World Trade Report,(2009) ,www.wto.org
- 19-World Trade Organization, World Trade Report,(2010) ,www.wto.org
- 20-World Trade Organization, World Trade Report,(2011) ,www.wto.org